أثر السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا على الأمن القومى المصرى بعد أحداث ٢٠١١

The Impact of Turkish Foreign Policy toward Libya on Egyptian National Security after the events of 2011

إعداد

أحمد علي الدين العزاوي- باحث دكتوراه

أ.د جمال سلامه علي- استاذ العلوم السياسية كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

د. محمد شاكر محمد - مدرس العلوم السياسية كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

المستخلص

تتناول هذه الدراسة تحليل أثر السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا بعد عام ٢٠١١ على الأمن القومي المصري ، وقد ركزت على عدد من المحاور الجوهرية، في مقدمتها الأهمية الاستراتيجية لليبيا في الرؤية التركية، باعتبارها ساحة مفتوحة للنفوذ السياسي والعسكري، وجسرًا للتوغل التركي في شمال إفريقيا والمتوسط. كما استعرضت الدراسة طبيعة العلاقات التركية–الليبية قبل الثورة الليبية وبعدها، مبينةً كيف تحوّلت من علاقات اقتصادية تقليدية إلى تحالف سياسي–عسكري، خاصة بعد توقيع مذكرتي التفاهم في ٢٠١٩.

كما ركزت الدراسة على تحليل دوافع السياسة التركية، التي تمثلت في اعتبارات أيديولوجية مرتبطة بدعم الإسلام السياسي، ودوافع اقتصادية متعلقة بإعادة الإعمار، وأخرى عسكرية تتعلق ببناء قواعد دائمة وتأمين مصالحها البحرية. وغطت الدراسة مراحل التدخل التركي المتدرجة، من الدعم السياسي، إلى التورط العسكري المباشر.

ثم ناقشت الدراسة تداعيات هذا التدخل على مصر، خصوصًا على أمن حدودها الغربية، وانتشار الجماعات المسلحة، وتهديد الاستقرار الداخلي. كما تناولت استراتيجية المواجهة المصرية، وفي مقدمتها إعلان "الخط الأحمر" (سرت–الجفرة)، والتحرك الإقليمي والدولي لمنع التغلغل التركي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستراتيجي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت إلى أن الدور التركي في ليبيا يمثل تهديدًا ممتدًا يستدعي يقظة دائمة وتنسيقًا عربيًا فعالًا لحماية الأمن القومي المصري.

الكلمات الافتتاحية:

السياسة الخارجية – تركيا – ليبيا – الأمن القومي المصري – أحداث ٢٠١١

Abstract:

This study provides an in-depth analysis of Turkish foreign policy toward Libya after 2011 and its direct and indirect impact on Egyptian national security. It focuses on several key themes, starting with Libya's strategic importance in Turkey's geopolitical vision, as a gateway for political and military influence in North Africa and the Eastern Mediterranean. The study examines the evolution of Turkish–Libyan relations before and after the Libyan revolution, highlighting the shift from traditional economic ties to a political–military alliance, especially after the signing of the 2019 security and maritime memoranda. .

The research analyzes the motivations behind Turkey's involvement, including ideological factors related to support for political Islam, economic interests in reconstruction, and military goals of securing permanent influence and maritime access. It

also tracks the phased escalation of Turkish intervention, from political support to direct military engagement.

The study further explores the security implications for Egypt, particularly the destabilization of its western border, the proliferation of armed militias, and the potential spillover into domestic instability. Egypt's strategic response—including the declaration of the "red line" (Sirte–Jufra) and its diplomatic and regional maneuvers—is assessed as a key component of containment. .

Using both analytical and strategic methodologies, the study concludes that Turkish involvement in Libya constitutes a sustained threat, requiring continuous vigilance and effective Arab coordination to safeguard Egyptian national security.

Keywords:
Foreign Policy – Turkey – Libya – Egyptian National Security – Event 2011

مقدمة:

لعب الموقع الجغرافى والترابط الحضارى بين تركيا ودول منطقة الشرق الأوسط دوراً بارزاً فى معظم القضايا المحورية لإقليم الشرق الأوسط، إذ تقوم السياسة التركية الجديدة على تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة إقليمية فاعلة ومركزية لفرض الاستقرار وحل المشكلات والصراعات التي تدور في المنطقة، من خلال الاعتماد على سياسة تصفير المشكلات مع دول المنطقة.

تعاظم الدور التركي والتدخل التركي فى دول ثورات الربيع العربي لم يأتى على سبيل الصدفة ، بل جاء بسبب عدة تراكمات أيديولوجية، تاريخية، ثقافية، سياسية، وجدت لنفسها المدخل والحافز، نظراً إلى حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي داخل مختلف الأنظمة السياسية بالمنطقة، لا سيما عقب أحداث ٢٠١١، ولذلك فقد كان للمتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط عقب ما سُمى بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، بالغ الأثر على السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية.

سعت تركيا إلى تعظيم قوتها في العمق الاستراتيجي للشرق الأوسط والعالم الإسلامي بالتواجد داخل بلدان ذات ثقل وعمق استراتيجي للنفوذ والهيمنة داخل الشرق أوسط، تستغل تركيا حالة الانقسام التى تشهدها ليبيا بعد أحداث ٢٠١١، كفرصة مناسبة لبدء تنفيذ مخططها بتوسيع النفوذ التركى فى العالم العربى.

ولذلك عملت تركيا على تنفيذ مشاريعها السياسية التي تسعى الى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط بدعم قوى المعارضة في المنطقة، والفاعلين من غير الدول وفق العديد من المنطلقات الطائفية والعرقية، للإستفادة منها في صراعهم مع بعضهم البعض، مما يستهدف تقسيم المنطقة، لما يهدد الأمن القومي العربي بشكل عام، ومن ثم الأمن القومي المصري بشكل خاص.

مشكلة الدراسة:

شهدت الأزمة الليبية منذ عام ٢٠١١ تطورات متسارعة، نتيجة تداخل الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، ما ساهم في تحول ليبيا إلى بؤرة للفوضى وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وملاذ آمن للجماعات المسلحة، وقاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية تجاه دول الجوار، وعلى رأسها مصر. وقد فتح هذا الواقع الباب أمام تدخلات إقليمية متزايدة، كان أبرزها التدخل التركي، الذي سعت من خلاله أنقرة إلى ترسيخ نفوذها في

شمال أفريقيا وتحقيق مصالحها القومية في الإقليم. وفي ضوء هذا السياق، تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى أثّر التدخل التركي في الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري؟.

ويندرج تحت هذا التساؤل الأساسي العديد من الأسئلة الفرعية ومنها:

١. ما الأهمية الجيوسياسية لليبيا في الإدراك الاستراتيجي التركي بعد عام ٢٠١١؟

٢. كيف تطورت العلاقات التركية–الليبية قبل وبعد الثورة الليبية؟

٣. ما هي الدوافع السياسية والعسكرية والاقتصادية التي دفعت تركيا للتدخل في ليبيا؟

٤. ما المراحل التي مر بها التدخل التركي، وما الأدوات التي استخدمتها أنقرة لتحقيق نفوذها؟

٥. كيف تعاملت السياسة الخارجية المصرية مع التدخل التركي في ليبيا؟

٦. ما هي أبرز الانعكاسات الأمنية للتدخل التركي على الأمن القومي المصري، خصوصًا في الجبهة الغربية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف منها:

١. تحديد المصالح الحيوية التي تسعى تركيا إلى تحقيقها فى المنطقة.

٢. المحددات التركية من التدخل فى ليبيا والاهداف التي تسعى لتحقيقها.

٣. رصد مراحل التدخل التركي وآلياته، وتقييم الأدوات المستخدمة في ترسيخ النفوذ التركي.

٤. الدور المصرى فى حل الأزمة الليبية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من تنامي الدور التركي تجاه دول أزمات الربيع العربى ومدى علاقاتها مع دول المنطقة، ومعرفة المصالح الوطنية لتركيا مع دول تحقق مصالحها فى الشرق الأوسط، لا سيما بعد أحداث٢٠١١، وما ترتب على ذلك من إيجاد تركيا هذا الوضع فرصة سانحة للتوغل بعمق مرةً أخرى واعادة أمجاد الدولة العثمانية، لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية على حساب دول اقليمية اخرى فى المنطقة.

حدود الدراسة:

١. **الحدود الزمانية:** تدور هذه الدراسة فى الفترة من ٢٠١١، أي عقب ما عُرف بثورات الربيع العربي فى منطقة الشرق الأوسط حتى ٢٠٢٤.

٢. **الحد المكاني:** الحدود المكانية للدراسة هي(تركيا – ليبيا – مصر) .

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد وتحليل أبعاد التدخل التركي في الأزمة الليبية، وتفسير تداعياته على الأمن القومي المصري، خاصة ما يتعلق بالتهديدات العابرة للحدود وتغير موازين القوى في الإقليم. كما تم توظيف منهج دراسة الحالة في تحليل التفاعلات التركية في الساحة الليبية، باعتبارها نموذجًا معبرًا عن نمط أوسع من التمدد التركي في الشرق الأوسط، وتأثيره المباشر وغير المباشر على الأمن المصري.

وتأسيسًا على طبيعة الظاهرة المدروسة، استعانت الدراسة ببعض المنطلقات النظرية للواقعية السياسية في العلاقات الدولية، لا سيما مفهومي القوة والمصلحة الوطنية. حيث يساعد مفهوم "المصلحة الوطنية" في تفسير دوافع السلوك التركي تجاه ليبيا والمنطقة، بينما يُستخدم مفهوم "القوة" لفهم أدوات التحرك المصري وردود فعله في

مواجهة التهديدات الإقليمية، بما في ذلك آليات ضبط الصراع وتأمين الحدود وتحقيق التوازن في البيئة الاستراتيجية المحيطة.[١]

الدراسات السابقه:

أولاً : الدراشات باللغة العربية:

١. مسعد نجاح الرفاعى، تداعيات وانعكاسات التدخل التركى فى ليبيا على الامن القومى المصرى فى الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)،رسالة ماجستير، كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس ، ٢٠٢١.

تناولت الدراسة عدة محاور من أهمها:المحور الأول التداعيات المترتبة على التدخل التركي في ليبيا هو تحويل ليبيا إلى بؤرة إرهابية وتنظيماتٍ وأفكار متطرِّفة، اما المحور الثانى أهم الانعكاسات المترتبة على التدخل التركي في ليبيا ، والمحور الثالث تحدث عن مستقبل الدور التركي في ليبيا يتوقف بدرجة كبيرة على الأوضاع الراهنة وتفعيل وجودها في الدوائر الاقليمية والدولية، وأن نجاح تركيا في تثبيت حكومة طرابلس ضد الجيش الليبي يعني دعم وتسليح المليشيات التي سيكون لها تأثير سلبي على وحدة واستقرار ليبيا ومن ثم الأمن القومي المصري ، اما عن المحور الرابع فتبين ان رغم كل النجاحات التي حققتها الدبلوماسية المصرية في الملف الليبي إلا أن تركيا تعمل بكل جهد لصرف نظر مصر عن التدخل العسكري في ليبيا وأن التدخل العسكري المصري في ليبيا سيزيد من فرص المواجهة العسكرية التركية/ المصرية في ظل تعرض البلدين لضغوط اقتصادية وسياسية وأمنية شديدة.

١. محمد طه بدوي وليلى مرسي و أحمد وهبان وممدوح منصور، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص٥١:٦٩

٢. أحمد سليمان الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية . جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٤.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام هذا الدور، وبيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، كما هدفت إلى قراءة وتحليل الأبعاد السياسية والإستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط.

وخلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع بها تركيا يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثالثة، كما تبين أن حزب العدالة والتنمية ممثلا بأقطابه الثلاث (أردوغان، غول، وأوغلو) نجح في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوتها الناعمة وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة وشعوبها، ولكنها لم تتعرض لمسألة تداعيات هذا الدور على الأمن القومي المصري وكيف لمصر أن تعاطت مع التحديات والتهديدات التي خلفها الدور التركي بالمنطقة.

٣. علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، ٢٠١٨.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطورات الأزمة الليبية منذ اندلاعها عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧، وتسليط الضوء على الانعكاسات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي خلفتها على دول الجوار، خاصة من حيث تدفقات السلاح، وانتشار الجماعات المسلحة، وتزايد الضغوط على الحدود. كما تسعى الرسالة إلى فهم طبيعة التفاعلات

الإقليمية والدولية التي ساهمت في تعقيد الأزمة، وبيان مدى تأثيرها على أمن واستقرار البيئة الإقليمية المباشرة.

وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة الليبية تجاوزت نطاقها الداخلي وأصبحت عاملاً مؤثرًا في زعزعة استقرار المحيط الإقليمي، خصوصًا تونس ومصر والجزائ، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون الأمني والسياسي بين هذه الدول لمواجهة التداعيات المتفاقمة للأزمة.

٤. خديجة لخضاري، تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من ٢٠٠٢ الى ٢٠١٨ –سوريا دراسة حالة– رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص حكومات مقارنة ، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠١٨.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أبعاد صعود الدور التركي في الشرق الأوسط خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٨، مع التركيز على الحالة السورية كأنموذج لتجليات هذا الدور. وتركز على فهم التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، ودراسة العلاقة بين الطموحات الإقليمية التركية وتطورات الأزمة السورية، من منظور تأثير متبادل بين الداخل التركي والبيئة الإقليمية.

أظهرت الدراسة أن تركيا اعتمدت على مقاربة نشطة في الشرق الأوسط، جمعت بين استخدام القوة الناعمة والتدخل المباشر، وخاصة في الحالة السورية، حيث سعت إلى تغيير النظام السياسي هناك بما يتماشى مع رؤيتها للمنطقة، كما خلصت إلى أن التمدد التركي اصطدم بواقع معقد، جعل من الهيمنة الإقليمية أمرًا صعب المنال.

٥. نور الهدى بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (٢٠١٢– ٢٠١٦) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٧.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي واجهت ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، مع التركيز على إشكالية بناء الدولة في ظل الفراغ السياسي والأمني، وتعدد الفاعلين المحليين والدوليين. وتتناول الدراسة العوامل البنيوية والمؤسساتية التي حالت دون تأسيس سلطة مركزية قادرة على فرض النظام، بالإضافة إلى تحليل البيئة السياسية والاجتماعية التي شكلت عائقًا أمام الاستقرار.

توصلت الدراسة إلى أن غياب المؤسسات الوطنية القوية، وانتشار الميليشيات المسلحة، وتدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، كلها عوامل ساهمت في تعميق أزمة بناء الدولة. كما بيّنت أن التنازع بين الحكومات المتعاقبة، وافتقار البلاد إلى توافق وطني شامل، جعلا من عملية بناء مؤسسات الدولة أمرًا بالغ الصعوبة، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة الفوضى والانقسام حتى بعد سنوات من سقوط النظام السابق.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية

1.Mohamed Kaled Abdelsalam Amoomar Saad, Egyptian- Turkish Relations Beteen 2013 And 2024: AMulti-Level Analysis Of Foreign Policy Change, Athesis Master,Middle East Technical,Univesity, July2024.

الهدف من الدراسة: تحليل العلاقات المصرية–التركية خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٤ باستخدام نموذج متعدد المستويات لتغيير السياسة الخارجية.

وخلصت الدراسة الى تناول تطور العلاقات بين مصر وتركيا عبر ثلاث مراحل: المواجهة الثنائية، التنافس الإقليمي، والتطبيع. وتُظهر أن التحولات في العلاقات بدأت قبل عام ٢٠٢١، مع التركيز على الأبعاد السياسية والاقتصادية، وتأثير العوامل الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية للبلدين.

2.Ayman Tarek Said, The Egyptian Foreign Policy towards the Failed States (Syria-Libya) from 2011-2020, Research Paper, Academia.edu, 2020.

تهدف تلك الدراسة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الفاشلة، مع التركيز على سوريا وليبيا خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠.

وخلصت الدراسة إلى كيف تعاملت مصر مع الأزمات في سوريا وليبيا، بما في ذلك دعمها لحكومة الأسد في سوريا والجنرال حفتر في ليبيا، بهدف حماية أمنها القومي ومنع انتشار الجماعات الإرهابية. كما تناقش الدراسة تأثير التدخلات الإقليمية، خاصة التركية، على استقرار المنطقة.

3. Nibal Ezz Eldin Gameel Attia, Turkish Foreign Policy towards the Syrian and Libyan Crises (2011-2021), Journal of political & Economic Studies - Faculty of Politics & Economic -Suez University (JPES), No1, April, Third Year, April 2023.

تهدف الدراسة الى التوصل الى حقيقة الدور التركى الفعال والمؤثر فى الدولتين السورية والليبية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان الدور التركى عامل سلبي فى حل الأزمتين السورية والليبية، وان الدور التركي يؤثر بشكل مباشر على تفاقم الأزمتين السورية والليبية، ولابد من تضافر الجهود العربية لوقف ذلك التدخل التركى فى ليبيا

وسوريا لما له مخاطر على دول الشرق الاوسط والامن القومى العربى بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

تم تناول الدراسة من خلال خمسة محاور كالأتي:

- **المحور الاول:** الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا في السياسة الخارجية التركية.
- **المحور الثاني:** العلاقات التركية الليبية قبل وبعد أحداث ٢٠١١.
- **المحور الثالث:** دوافع الدور التركي تجاه الأزمة الليبية.
- **المحور الرابع:** مراحل التدخل التركي في ليبيا.
- **المحور الخامس:** تداعيات التدخل التركى فى ليبيا على الامن القومي المصري.
- **المحور السادس:** المواجهة المصرية للسياسة التركية فى الأزمة الليبية.

وسيتم تناول كل محور فى الدراسة بداية من الرؤيه التركية للشرق الاوسط وصولا للاهداف والطموحات والمطامع التركية من دول ثورات الربيع العربي وخصوصا دول حوض شرق المتوسط الغنية بالبترول والتدخل المباشر فى ليبيا.

المحور الاول: الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا السياسة الخارجية التركية

يعتبر المجال التحليلي للجغرافيا السياسية هو الدولة وتعريفها عبارة عن علاقة ديناميكية متطورة بين أرض واضحة المعالم ذات حدود سياسية وشعب وحكومة، وبما أن العلاقات وثيقة الصلة بين الشئون والأحداث الدولية من ناحية، والبيئات الجغرافية التي تظهر فيها من ناحية أخرى، فالجغرافيا السياسية هى التي تبرز دور الدولة فى خلق نوع من التكامل بين الارض والسكان ، أما الموقع الجيوسياسي والإستراتيجي

يعتبر عاملاً مهماً من عوامل البيئة الداخلية ومن أعمق مفاهيم علم الجغرافيا السياسية، لذلك تم تعريف مصطلح الجيوستراتيجية، والجيوسياسية كالأتى: [١]

الجيوستراتيجية : هى التخطيط السياسي والإقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الإقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، حيث تبحث الجيواستراتيجية في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية سواء في السلم أو الحرب، وتتناوله بالتحليل من خلال عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة المتمثلة في (الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد، السكان).

الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك (Geopolitics) : وهو العلم الذي يبحث في العلاقة ما بين السياسة والرقعة الأرضية بهدف تحويل المعلومات إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدولة وساستها ، وبلغة مبسطة هو العلم الذي يدرس الوضع الطبيعي للدولة من حيث مطالبها في مجال السياسة الدولية واستشراف مستقبلها ضمن الوجود الدولي وتحديد وزنها السياسي بين الدول، وهو أيضا وجهة نظر السلطة ومن أجل السلطة ويعرف في العلم المعاصر بأنه دليل رجل السلطة.

تمثل ليبيا بموقعها الإستراتيجي حلقة وصل مهمة بين مشرق الوطن العربي ومغربه ، ولهذا السبب يظهر فيها بوضوح إلتقاء وإمتزاج التيارات الثقافية و الحضارية العربية الإسلامية، تقع ليبيا وسط ساحل أفريقيا الشمالي على البحر المتوسط، وتمتد رقعتها الشاسعة حتى مرتفعات شمال وسط القارة الأفريقية، يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب السودان وتشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر وتونس، وفلكيا تمتد ليبيا بين

١. عمران منصور السائح ، دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجى واستغلال عوامل البيئة الجغرافية فى اعادة بناء واستقرار ليبيا، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، تصدر المجلة عن مركز الابرار للابحاث والدراسات الانسانية ، بالتعاون مع مركز نبتة للبحث والابداع التابع لكلية نبتة الجامعية- الخرطوم، السودان، المجلد ١، العدد ١٠، ٢٠٢٣، الرابط، https://www.hnjournal.net/4-3-41/.

خطي طول ٩ ° و ٢٥ ° شرقا ، ودائرتي عرض ٢٥ ١٨ ° و ٣٣ ° شمالا، و بناء على موقعها الجغرافي تعد ليبيا جسرا مهما يربط بين أفريقيا وأوروبا، كما أدى موقعها المميز على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثرها منذ أقدم العصور تأثرا مباشرا بالأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط. (١)

تتمتع ليبيا بالعديد من المميزات بفضل موقعها الجغرافى، تقع النسبة الأكبر من أراضيها في الصحراء الكبرى، بينما يتمركز جزءٌ كبير من السكان على طول سواحلها، وفي المناطق الداخلية، اكسبها ذلك أهمية جيوستراتيجية، لما له من دور مؤثر فى قوة الدولة الليبية ومن اهم ما يميز ذلك الموقع الآتي:(٢)

١. تطل ليبيا على البحر المتوسط، وتمتد سواحلها المطلة عليه من مصر الى تونس.
٢. تتميز ليبيا بقربها من أوروبا، كما انها تعتبر حلقة الوصل التى تربط الدول العربية فى شمال افريقيا بدول منطقة الشرق الاوسط.
٣. تتصدر ليبيا مراكز متقدمة بين الدول بفضل أمتلاكها موارد وفيرة من النفط والغاز الطبيعى، حيث تمتلك ٣% من الإحتياجات العالمية المؤكدة.
٤. تعتبر ليبيا قريبة من قناة السويس ومضيق جبل طارق اللذين يتمتعان بأهمية استراتيجية كبيرة.
٥. طول الشريط الساحلي: يبلغ طول الساحل الليبي ١٧٧٠ كيلومترًا، وهو أطول سواحل الدول الأفريقية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك طول

١. مندوبية ليبيا، لدى اليونسكو ، تم الأطلاع بتاريخ ١٢ اكتوبر ٢٠٢٤ الساعة ١٩٠٠، الرابط ، https://libya-unesco.org/arabic/libya-ar.htm.

٢. ليلى العجايب ، اين تقع ليبيا، موضوع ، تم الإطلاع ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤ الساعة ١٢٠٠ ، الرابط، https://mawdoo3.com.

الحدود البرية المشتركة مع ٦ دول (الجزائر– مصر – تشاد – النيجر – السودان – تونس).

ان لموقع الجوار الجغرافى الليبي، الأثر الهام فى العلاقات بين الدول المجاورة، اذ ان وضع الدولة بالنسبة لجيرانها من الأمور التى تؤخذ بنظر الاعتبار، ومن المؤكد ان زيادة عدد الدول المجاورة تعنى نظريا على الأقل احتمالات أكبر للمشكلات، وقابلية أكثر فى الاختراق سواء كان وقت الحرب أو السلم نظراً لتعدد الجبهات، وللحدود أبعاد افقية تتمثل بالامتداد على سطح الأرض وعمودية تمتد من السماء الى سطح الارض وقد تثير الجدود السياسية بين الدول مشاكل كثيرة اكثر من اى عنصر من عناصر العلاقات الدولية، لذا تعد من أبرز الموضوعات الجغرافية السياسية التى تركزعلى دراسة الحدود سياسيا، وكذلك النزاعات التى تثيرها الحدود المشتركة بينها. [١]

تتمتع الدولة الليبية بخصائص جغرافية طبيعية وبشرية تؤهلها لتكون قوة ذات ثقل سياسي وجيوسياسي متميز في محيطها الإقليمي والدولي، إذا أُحسن استغلال هذه الخصائص والتعامل معها بشكل صحيح. وتُعد الدولة الليبية، بمساحتها التي تمثل ١٢.٥٦% من مساحة الوطن العربي البالغة ١٤ مليون كم²، من أهم الدول التي تتمتع بميزات موقعية جغرافية وجيوستراتيجية في منطقة شديدة الحساسية، تشهد تصفية حسابات وصراع إرادات دولية.

١. عبد الزهرة موسى بهلول ، التحليل الجغرافى السياسى لخصائص موقع دولة ليبيا واثره فى قوة الدولة، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثني ، المجلد السادس عشر، العدد الثانى- ج٢، ٢٠٢٣، ص ١٣٠٥.

وقد جعلها هذا الموقع في مرمى الفواعل الإقليمية والدولية، التي عبثت باستقرارها من خلال تغيير النظام الليبي واستبداله بحكومات جديدة، مما أدى إلى اضطراب الأمن وفقدان الاستقرار داخل الدولة. ويُعتبر الموقع الجيوستراتيجي أحد أبرز العوامل المسؤولة عن التدخل والتصارع الإقليمي والدولي عليها، وهو ما أسهم في تحويلها إلى دولة هشّة ومفككة، تفتقر إلى الاستقرار الأمني في ظل التدخلات الخارجية وتقاطع المصالح الدولية.[١]

يُشكّل الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي للدولة الليبية، بما يشمله من امتداد بحري وموقع حدودي وثروات طبيعية، عنصرًا مزدوجًا في التأثير: إذ يمثّل من جهة مصدر تهديد محتمل لأمن الوطن والمواطن في ظل التنافس الدولي، ومن جهة أخرى يُعد من أبرز عناصر القوة الكامنة في البيئة الداخلية للدولة. هذا التداخل جعل من ليبيا موضع أطماع استعمارية وتدخلات خارجية تاريخيًا وحديثًا، وفي الوقت نفسه وفّر لها إمكانات كبيرة للنهوض والاستقرار، وتتجلى أبرز هذه المقومات في الآتي: [٢]

١. النفط والغاز: تمتلك ليبيا احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، ما يضعها في مصاف الدول ذات الثقل الاقتصادي والسياسي ضمن منظمة "أوبك" (OPEC)، خاصة بالنظر إلى عدد سكانها المحدود ومساحتها الواسعة. وتشكل هذه الموارد أساسًا قويًا لتحفيز النمو الاقتصادي والانطلاق نحو التنمية المستدامة.

---

١. المرجع نفسه،ص ١٣٠٨.

٢. عمران منصور السائح ، دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجى واستغلال عوامل البيئة الجغرافية فى اعادة بناء واستقرار ليبيا، مرجع سابق.

٢. الأراضى الصالحة للزراعة : تتوافر في ليبيا مساحات شاسعة صالحة للزراعة، ما يمكّنها من إقامة مشاريع إنتاج زراعي كبرى تعتمد على التقنيات الحديثة لتلبية احتياجات السوق المحلي من الحبوب والأعلاف والمنتجات الزراعية، خصوصًا في ظل توفر المياه الجوفية ومشروع النهر الصناعي العظيم.

٣. الموارد الطبيعية : تزخر ليبيا بموارد طبيعية متنوّعة تشمل المياه الجوفية، والمواد الخام التي تدخل في الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب، إضافة إلى الثروات البحرية والمنتجات الزراعية والحيوانية. وتُعد هذه الموارد أساسًا استراتيجيًا لدعم القطاعات الصناعية والزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٤. الساحل والصحراء والمناخ : يمتاز الساحل الليبي بطوله ونقاء شواطئه وغناه بالثروة السمكية، فضلًا عن تنوّع المناخ بين الساحل والصحراء، ما يوفّر فرصًا استثمارية واعدة في السياحة البيئية والبحرية. ويمكن لهذه الخصائص أن تُسهم في تنمية قطاعات بديلة عن النفط، وخلق فرص عمل تقلل من نسب البطالة.

يُعد الموقع الجيوستراتيجي والجيوسياسي لليبيا من العوامل التي جعلت منها مطمعًا للتدخلات الخارجية، لا سيّما بعد أحداث عام ٢٠١١، وما رافقها من انهيار للمنظومة الأمنية، وغياب الاستقرار، والانقسام داخل الجيش الليبي، وتفكك النسيج الوطني حول السلطة والحكم. وقد شكل هذا الوضع فرصة سانحة لبعض القوى الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن الليبي، وفي مقدّمتها تركيا، التي سعت إلى التوغل في الداخل الليبي، مدفوعة بطموحاتها الجيوسياسية.

وتتمتع ليبيا بثروات معدنية ونفطية هائلة، وعلى وجه الخصوص غاز شرق المتوسط، ما يجعلها من وجهة النظر التركية محورًا استراتيجيًا لتحقيق أهدافها في

منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم، تُمثل ليبيا دولة محورية في السياسة الخارجية التركية، تسعى أنقرة من خلالها إلى استعادة النفوذ التاريخي، وتوسيع دائرة الهيمنة الإقليمية، في سياق ما يُعرف بمشروع "إحياء أمجاد الدولة العثمانية".

المحور الثاني: العلاقات التركية الليبية قبل وبعد احداث ٢٠١١

١. الرؤية التركية للثورات العربية كمحدد لسياستها تجاه ليبيا

اعتمدت تركيا في تصوراتها المستقبلية للهيمنة على دول المنطقة والجوار تقسيم جغرافي لعلاقاتها مع جيرانها ودول المنطقة فقسمت المنطقة الى أربعة نطاقات كالأتي: [١]

- دول الجوار مثل العراق وسوريا.
- شبة الجزيرة العربية ومعها الأردن ومصر ولبنان.
- دول شمال افريقيا.
- دول مجلس التعاون الخليجي.

ترتكز العلاقات التركية–العربية على خلفيات تاريخية ونفسية واجتماعية وثقافية متداخلة، وقد سلكت هذه العلاقات، بما تحمله من أبعاد إيجابية وسلبية، مسارًا حيويًا نادرًا في تأثيراته المتبادلة على المستويين الثقافي والسياسي. فقد ساهمت التفاعلات التاريخية في تشكيل ذهنية استراتيجية عابرة للقرون؛ إذ جاء الأتراك من آسيا الوسطى كجماعات سياسية ديناميكية إلى المناطق الخاضعة للسيطرة العربية، ودخلوا الإسلام، الذي وفر لهم الأساس الحضاري لبناء كيانات سياسية كبرى، أبرزها الدولة السلجوقية، ودولة بايورو، ثم الدولة العثمانية. ويمكن تشبيه هذه العلاقة بالعلاقات

١. أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها فى الساحة الدولية، (ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل)، الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث ، ص٦٢١.

الجرمانية–الرومانية في أوروبا، أو اليابانية–الصينية في آسيا، حيث تفاعلت التراكمات الثقافية العربية في العصرين الأموي والعباسي، مع الديناميكية السياسية والعسكرية التركية، والتنظيمات الإدارية ذات العمق الآسيوي، لتحدث تأثيرًا بالغًا في الجغرافيا العربية. وتظل العواصم العربية الكبرى، مثل القاهرة ودمشق، شاهدة على ذلك عبر ما تحتفظ به من آثار عثمانية واضحة. (١)

اعتبرت تركيا الثورات العربية، وعلى لسان أحمد داود أوغلو – وزير الخارجية التركي الأسبق (٢٠٠٩–٢٠١٤) ومهندس السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية – أنها تمثل تدفقًا طبيعيًا لمسار التاريخ، وأنها عفوية وضرورية، بل وجاءت متأخرة، إذ كان ينبغي لها أن تحدث في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. ورأى أوغلو، خلال تصريحاته في بدايات عام ٢٠١١، أن التغييرات التي شهدتها دول الشرق الأوسط جاءت نتيجة حتمية لضرورات اجتماعية عميقة، وأن على الزعماء ألا يقفوا في وجه رياح التغيير. وقد شكّلت هذه الرؤية أحد المنطلقات الأساسية للموقف التركي من الثورات العربية، وأسست لنهج سياسي داعم لبعض الحركات والقوى الصاعدة في عدد من الدول العربية، خاصة تلك المتماهية مع المشروع الأيديولوجي لأنقرة: (٢)

١. احترام ارادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية .

١. المرجع نفسه.

٢. جلال علي معوض ، الاقليمية الجديدة، الأدوار المتحولة للاعبين في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، السنة(٤٧) ، العدد(١٨٥) ، تموز ٢٠١١ ، ص ٦٢ .

٢. رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، تجنبا لتكرار حالة العراق وأفغانستان وتعرض البلدان العربية لخطر الاحتلال او التقسيم.

٣. رعاية المصالح التركية العليا التي تشمل الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على الرعايا الاتراك وممتلكاتهم .

٤. مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها .

تمثل العلاقات التركية العربية تصاعداً سياسياً مهما فى السياسة الخارجية التركية، لتحقيق اهدافها وتطلعات شعبها وتمثلت تلك العلاقاتأ العلاقات مع دول شبه الجزيرة العربية، والعلاقات مع مصر سواء قبل احداث ٢٠١١، او أثناء حكم الاخوان المسلمين أو العلاقات مع ليبيا سواء فى عهد القذافى او بعد قيام الثورة الليبية ضمن ما يسمى ثورات الربيع العربى، حيث وجدت تركيا من وجودها فى ليبيا تحقيق لاهدافها ومصالحها القومية والاقتصادية والامنية والعسكرية، لذلك سنتطرق باختصار عن العلاقات التركية الليبية قبل وبعد احداث ٢٠١١.

٢. العلاقات التركية الليبية اثناء حكم القذافى

بعد حدوث الثورة على حكم ملك ليبيا محمد بن إدريس السنوسى فى سبتمبر ١٩٦٩م، كان الملك الليبى خارج البلاد فى تركيا عندما سمع بنبأ الانقلاب ولم تستطع تركيا ان تتخذ وقتها موقف من الثورة حيث وجدت نفسها فى موقف حرج، ولم يصدر حينها اعتراف صريح من الخارجية التركية بالنظام الجديد الليبى، تعاملت تركيا مع نظام معمر القذافى بحذر حيث تم ارسال امين عام وزارة الخارجية التركية بعد اسابيع من قيام الثورة الليبية لمعرفة اهداف الثوار ، وعلى أثر تلك الزيارة اعلنت تركيا انها ستواصل علاقاتها مع النظام الجديد فى ليبيا، ومع ذلك فان العلاقات وقتها لم ترقى

الى المستوى الذى كانت عليه فى العهد الملكى الليبى، الا ان بعد دخول تركيا بجيوشها الى جزيرة قبرص كانت البادرة الاولى بتجديد الاتفاقيات التجارية للبلدين مرة اخرى عام ١٩٦٨م. (١)

شهدت العلاقات بين تركيا وليبيا تطورًا استراتيجيًا ملحوظًا منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، حيث شكّلت زيارة رئيس الوزراء التركي بولند أولوستو إلى طرابلس في يناير ١٩٧٩ محطة فارقة في مسار التعاون الثنائي. وقد أسفرت هذه الزيارة عن توقيع عدد من الاتفاقيات التي شملت مجالات الزراعة، والصناعة، والبحث العلمي، والتعاون الفني، إلى جانب تعزيز صادرات النفط الليبي إلى تركيا. واستمر هذا الزخم خلال عقد الثمانينيات من خلال تبادل زيارات رفيعة المستوى، كان أبرزها زيارة نائب رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال عام ١٩٨١، والرئيس كنعان إيفرين عام ١٩٨٧، ما ساهم في توسيع نطاق الشراكة الاقتصادية بين البلدين. وبحلول عام ٢٠١٠، كانت الشركات التركية تنفذ ما يزيد عن ستة عشر مشروعًا تنمويًا في مختلف المناطق الليبية، الأمر الذي عكس عمق الترابط السياسي والاقتصادي بين الطرفين قبل اندلاع الأزمة الليبية. (٢)

شهدت علاقات البلدين فترات من التواصل والصداقة، وأخرى من التراجع والقطيعة، لكنها لم تصل إلى حدّ التوتر والعداء، على الرغم من أن معمر القذافي اعتبر المرحلة العثمانية مرحلة احتلال أجنبي، ووصفه بالاستعمار البغيض، مثل

١. على الصلابى ، العلاقات التركية الليبية منذ ١٥١٠م وحتى الوقت الحاضر، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، ليبيا، ٢٠١٠، ص ٣٢.

2. Tankut Öztaş, and Ferhat Polat. Turkey–Libya Relations: Economic and Strategic Imperatives. TRT World Research Centre, December 2019.,p12-14.

الاحتلال الإيطالي والغزو الإسباني، ومع منتصف سبعينيات القرن العشرين، بدأت العلاقات التركية الليبية تعود إلى طبيعتها، عبر تبادل بعض الزيارات الوزارية بين البلدين، وإبرام عقود تجارية، ثم تسارعت خطوات التقارب والتبادل الاقتصادي منذ بداية التسعينيات، وصولاً إلى العام ٢٠١١. ووصل حجم التّبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٠ إلى قرابة ١٠ مليارات دولار، فيما بلغت قيمة مشروعات واستثمارات قطاع البناء نحو ١٥ مليار دولار.[١]

فى ابريل ٢٠١١ توجه نائب وزير الخارجية الليبى عبدالعاطى العبيدى الى تركيا بحثا عن الوساطة لإنقاذ مايمكن انقاذه من حكومة القذافى ، كانت الجهود التركية حازمة تجاه الملف الليبى بما يتفق مع نظرية اوغلو وزير الخارجية التركية وكانت المبادرة تتضمن وقف اطلاق النيران وانسحاب قوات القذافى من المدن التى اعيدت احتلالها، واطلاق سراح المعتقلين [٢]، اعتمدت السياسة التركية الواقعية فى التعامل مع الثورة الليبة، تخوفا من دخول قوات الناتو او اي قوات اجنبية تقضى على اطماع تركيا فى المنطقة وتعزز من فرص سيطرتها على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

٣. العلاقات التركية الليبية بعد احداث ٢٠١١

وجدت تركيا الفرصة امامها والطريق مفتوح امام بوابة المغرب العربى عن طريق ليبيا وذلك بعد ان طلبت حكومة الوفاق من الحكومة التركية التوسع فى التدخل التركى، فمذكرةُ التعاون الأمني والعسكري المُبرمة بين ليبيا وتركيا ومذكرةُ التفويض

١. عمر كوش ، العلاقات التركية الليبية بين الحاضر والماضى المصالح والاستراتيجيات ، مجلة الامان، العدد ١٤٢٠السنة ٢٠٢٠، تم الاطلاع بتاريخ ١٢ اكتوبر ٢٠٢٤ ، الرابط:https://al-aman.com/portal/ar.

٢. على الصلابى ، العلاقات التركية الليبية منذ ١٥١٠م وحتى الوقت الحاضر، مرجع سابق، ص ٣٦.

التي صادق عليها البرلمان التركي تُتيحان لأنقرة إمكانيةَ تقديم كلِّ أنواع الدعم العسكري والأمني لـ "حكومة الوفاق" بما فيه بناءُ قواعد عسكرية فوق الأراضي الليبية، وهذا ما تريدة تركيا وليست تركيا فقط فإى دولة ذات ثقل سياسي وعسكرى تطمح فى انشاء قواعد عسكرية لها خارج اراضيها تكون منصة للدفاع عن مصالحها القومية والعسكرية.

بعد سقوط نظام القذافي، ركّز الساسة الأتراك، في خطابهم، على وحدة الأراضي الليبية، وعلى أن يحقق التغيير السياسي مطامح الشعب الليبي، وفي ١٦ سبتمبر ٢٠١١، زار رئيس وزراء تركيا آنذاك "رجب طيب أردوغان" ، طرابلس وبنغازي، والتقى رئيس المجلس الانتقالي الوطني واعضاءه، وكانت الزيارة مؤشراً على الدعم التركي للثورة الليبية، وعلى الاهتمام بالوضع الليبي الجديد، حاولت تركيا استعادة علاقتها الاقتصادية مع ليبيا من بوابة دعم الاستقرار، ومساندة حكومة مركزية قادرة على إنهاء الفوضى التي أضرت بالمصالح التركية، ولكن انهيار الدولة وانفراط عقدها، إلى جانب انتشار المليشيات المسلحة

والجماعات الارهابية، والتدخلات الخارجية الدولية والإقليمية في ليبيا، أفضى ذلك كله إلى تحوّل ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، خصوصا بعد قيام اللواء المتقاعد خليفة حفتر بعملية عسكرية للسيطرة على مناطق غرب البلاد في بداية عام ٢٠١٤، ومالت تركيا إلى دعم قوات حكومة الوفاق والفصائل العسكرية الداعمة لها، بعد التوصل إلى الاتفاق السياسي الليبي الذي وُقِّع في الصخيرات المغربية، برعاية أممية فى كانون الأول ٢٠١٥. وبدأ الدعم العسكري التركي يأخذ طابعاً علنياً، بعد توقيع الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني، في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩، مذكّرتي تفاهم بشأن

التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط. (١)

تطورت العلاقات التركية – الليبية في أخذ منحنى جديد في العلاقات منذ ٢٠١٩ ، وهذا كله يرجع لمذكرة التفاهم الخاصة بالسيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، فهذه المنطقة تشهد خلافات كثيرة حول ترسيم الحدود البحرية بين دولها، وذلك بعد أن أثبتت المسح الجيولوجي وجود مخزون كبير من الغاز والنفط القابل للاستخراج، بالإضافة إلى توقيع مذكرة التعاون الأمني بين الدولتين، والتي شملت مجالات التدريب العسكري ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية؛ بالإضافة للأمور اللوجيستية ونقل الخبرات والخرائط والتخطيط العسكري، فبعد موافقة البرلمان التركي أكد أردوغان على أن بلاده ستُرسل الدعم العسكري الجوي والبحري والبري لليبيا بناء على الطلب الرسمي الذي تقدمت به حكومة الوفاق الوطني. (٢)

كشف وزير الطاقة التركي ألب أرسلان بيرقدار فى سبتمبر ٢٠٢٤م، عن أن بلاده مهتمة بعرض من طرابلس للتنقيب عن الطاقة قبالة سواحل ليبيا، في إعلان يعكس التوجه التركي نحو توسيع نفوذ أنقرة في المنطقة المتوسطية، واستغلال ثروات ليبيا النفطية، وذلك مع أرسال تركيا فى عام ٢٠٢٠م، عسكريين إلى ليبيا لتدريب ودعم حكومة الوفاق السابقة التي اتخذت من العاصمة طرابلس مقرا في مواجهة قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وفي وقت لاحق من ذلك العام، أبرمت مع

١. عمر كوش ، العلاقات التركية الليبية بين الحاضر والماضى المصالح والاستراتيجيات ، نفس المرجع.
٢. حنان دريسى، التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة الجزائر٣، المجلد٦، العدد١، ٢٠٢٢، ص٦٤٣.

طرابلس اتفاقية لترسيم الحدود البحرية، والتي أثارت خلافا مع مصر واليونان، وفي عام ٢٠٢٢، وقعت أنقرة وطرابلس اتفاقا مبدئيا بشأن استكشاف الطاقة، وعارضته مصر واليونان أيضا، وقال بيرقدار إن تركيا مهتمة أيضا بمشاريع أخرى في ليبيا وتبحث عن "المشروع والشريك المناسبين" . [١]

المحور الثالث: دوافع الدور التركي تجاه الازمة الليبية

١. الإطار العام والمرتكزات السياسية للتدخل التركي في ليبيا

لا يمكن فهم طبيعة التدخل التركي في الأزمة الليبية دون الوقوف على المرتكزات السياسية والاستراتيجية التي تُشكّل الإطار الحاكم لسلوك أنقرة في الإقليم، والتي تمثل خلفية تفسيرية لبقية الدوافع التي تحكم توجهاتها. وقد ساهمت هذه المرتكزات في توجيه السياسة التركية نحو الانخراط المباشر في الملف الليبي، سواء عبر الأدوات الدبلوماسية في بداية الأزمة، أو التدخل العسكري لاحقًا بعد تصاعد التهديدات والتشابكات الإقليمية.

ويُعد هذا التدخل تعبيرًا مباشرًا عن مرتكزات أوسع تتبناها السياسة الخارجية التركية، خاصة في عهد حزب العدالة والتنمية، تجاه المنطقة العربية. وتتمثل أبرز هذه المرتكزات في: [٢]

أ- الارتكاز على التاريخ العثماني: تستند الرؤية التركية إلى الاعتزاز بالماضي العثماني، وتوظيف الإرث الحضاري كأداة لإعادة توسيع النفوذ في الجغرافيا العربية، خاصة في دول كانت تحت الحكم العثماني، ومن بينها ليبيا.

---

١. تركيا تسعى لتوسيع نفوذها فى المتوسط عبر التنقيب عن النفط الليبى، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠ اكتوبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط، https://www.alarab.co.uk/.

٢. Nibal Ezz Eldin, Turkish Foreign Policy towards the Syrian and Libyan Crises (2011-2021), Journal of political & Economic Studies -, No1, April, Third Year, April 2023, P|9 - 10.

ب- تعزيز الثقة الذاتية في السياسة الخارجية: تحاول تركيا تجاوز الشعور التاريخي بالضعف، وبناء صورة جديدة ترتكز على الاستقلالية والتأثير المتزايد، دون الانفصال الكامل عن المحور الغربي.

ج- إعادة صياغة الدور الإقليمي والدولي: تسعى أنقرة إلى تموضع جديد كفاعل إقليمي له امتدادات دولية، من خلال سياسة خارجية متعددة الاتجاهات، تعيد بناء علاقاتها بالشرق الإسلامي بالتوازي مع الانفتاح على الغرب.

د- الاستفادة من الدعم الغربي والموقع الجغرافي: عززت تركيا من دورها عبر تحالفاتها مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، مستفيدة من موقعها الجغرافي القريب من الشرق الأوسط، ومن وجود قاعدة "إنجرليك" الجوية كأداة استراتيجية.

هـ- التغلغل الثقافي عبر القوة الناعمة: يمثل البعد الثقافي أحد أدوات التمدد التركي في المنطقة، من خلال تعزيز حضورها الإعلامي، والتعليمي، والديني، بما يخدم أهدافها السياسية ويهيئ الأرضية لتوسيع النفوذ الناعم:

٢. الدوافع السياسية والأيديولوجية للتدخل التركي في ليبيا

أ- يُعد البُعد السياسي والأيديولوجي أحد المحركات الرئيسة لتوجه السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة الليبية، إذ تنظر أنقرة إلى الحضور في الساحة الليبية باعتباره مدخلًا استراتيجيًا يُعزز مكانتها الإقليمية، ويمنحها مساحة أوسع من التأثير في التوازنات الجيوسياسية بمنطقة شمال أفريقيا وشرق المتوسط. [١]

ب- تسعى القيادة التركية إلى تثبيت نفوذها داخل ليبيا من خلال دعم قوى سياسية واجتماعية تتماهى مع التوجهات الأيديولوجية لحزب العدالة والتنمية، وعلى رأسها

١. هنا داوود، التواجد التركي في ليبيا محددات وآفاق جديدة، ، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، وحدة الشرق الأوسط، ٣١ أغسطس ٢٠٢٤.

جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يندرج ضمن مسعى أوسع لإعادة تشكيل النظام الإقليمي بما يرفع من موقع تركيا من مجرد فاعل إقليمي إلى لاعب متميز في المشهد الجيوسياسي العربي.

ج- على المستوى الداخلي، يمثل التدخل التركي في ليبيا وسيلة سياسية لتعزيز موقع القيادة التركية في المشهد الانتخابي الداخلي، من خلال استثارة النزعة القومية والدينية في الشارع التركي، وتقديم الدور الخارجي في ليبيا كرافعة لدعم الاستقرار والأمن القومي.

د- اعتمدت رؤية اوغلو حينما كان وزير خارجية تركيا، لتحقيق الاهداف الايدولوجية يكون من خلال الدول التي لها مصالح استراتيجية وعقيدية، فاتجهت الي ليبيا من خلال الترويج لإحياء الخلافة العثمانية من جديد ونشر اللغة التركية، من خلال اتفاقيتها مع حكومة الوفاق الوطني والتي مكنتها من حماية مصالحها في ليبيا والشرق الأوسط أو الترويج بأفكارها بإحياء الخلافة العثمانية من خلال استخدام وسائل الإعلام لمساعدتها علي تحقيق أهدافها، بالإضافة إلي طموحاتها للحصول على النفط والغاز بالإضافة إلي الطموحات البحرية لتركيا. [١]

هـ- تسعى أنقرة أيضًا إلى تصدير نموذجها السياسي والأيديولوجي إلى بعض الدول العربية، استنادًا إلى سردية تاريخية تقوم على إعادة إحياء الروابط العثمانية، وتسويق الهوية الثقافية التركية عبر أدوات ناعمة، بعضها مرتبط بأجهزة رسمية مثل وكالة الاستخبارات التركية (MIT)، التي تُستخدم في الترويج للغة التركية، والتراث العثماني، لدى بعض المجتمعات المحلية في غرب ليبيا. [٢]

---

1 . Jalel Harchaoui, Why Turkey Intervened in Libya, Foreign Policy Research Institute, Dec2020, link, https://bit.ly/3x7b2Ib.

٢. Dr. Ahmed Daifullah Algarni, Turkey's Influence in Libya's Crisis: Political and Security Implication, Rasanah – International Institute for Iranian Studies.2021.

٣. الدوافع الاقتصادية والتجارية

أ- يُشكِّل النفط في ليبيا الذي اكتُشف منذ عام ١٩٥٨م وبدأ إنتاجه رسميًّا في عام ١٩٦١م، نحو ٩٤% من موارد البلاد وتُوجَّه عائداته للإنفاق على قطاعاتٍ كثيرة، ومنذ اندلاع أحداث الثورة الليبية، تأثَّرت أعمال الإنتاج والتصدير وخرجت معظم الشركات النفطية العاملة في مجالات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والصيانة، وتوقَّف إنتاجُه في يناير ٢٠٢٠م بواسطة رجال القبائل بعد إغلاقهم غالبيةَ الموانئ والحقول النفطية في شرق وجنوب البلاد، وتردَّت وفقًا لذلك الحالةُ المعيشية للمواطنين.(١)

ب- بدأت شركة البترول التركية TPAO التي تزيد استثماراتها على ١٨٠ مليون دولار في ليبيا، بالتنقيب عن النفط في ليبيا في أوائل عام ٢٠٠٠م،بعد أن أوقفت عملياتها عام ٢٠١٤م، ثم عاودت العمل مرةً أخرى بعد توقيع الاتفاقية الجديدة التي سيتركَّز التنقيب عن النفط وفقًا لها في المنطقة الاقتصادية الخاصة الموقعة بين تركيا وليبيا، من خلال تطوير مشاريع مشتركة للطاقة في المنطقة التي تسمى بالهلال النفطي وهناك حضورٌ قوي لعددٍ من شركات النفط العالمية في ليبيا مثل «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية و«كونوكو فيليبس» و«هيس» الأمريكيتين و«فينترسهال» الألمانية. (٢)

ج- تُعدُّ ليبيا شريكًا تجاريًا كبيرًا لتركيا في مجال تقديم خدمات المقاولات منذ عام ١٩٧٤م، وبعد أحداث «الربيع العربي» تراجعت صادرات تركيا إلى ليبيا، وتعثَّرت مشاريعها الاقتصادية التي بلغت قيمتها نحو ١٩ مليار دولار، وتأثَّرت

١. احمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، يناير ٢٠٢١، ص ٨.
٢. المرجع نفسه ، ص ٩.

بذلك العمالة التركية، كما تأثَّر قطاع السياحة بتقلُّص أعداد السياح الليبيين في تركيا، وفي محاولتها إعادةَ أصولها ونشاطها الاقتصادي، والحصول على مزيدٍ من الفُرص الاستثمارية خاصةً في قطاع البناء والإعمار.

د- تحاولُ تركيا الاستحواذ على جزءٍ كبير من الاستثمارات المتوقَّعة في ليبيا بمجال إعادة الإعمار والبُنية التحتية، بقيمةٍ تصل إلى ١٢٠ مليار دولار.

هـ- قُدرت قيمة التبادل التجاري بين البلدين قبل عام ٢٠١١ بـ ١٠ مليار دولار، وبلغت قيمة الاستثمارات التركية في ليبيا حتى عام ٢٠١٣ بـ ١٠٠ مليار دولار. [١]

و- اطلق الجانب التركى منذ العام ٢٠١٨ العديد من المشاريع والنشاطات الاقتصادية في ليبيا بوصفها جزءاً من الاستراتيجية التركية الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، حيث بلغ حجم المشاريع الاقتصادية التركية في ليبيا حوالي ٢.٣ مليار دولار، فضلاً عن العديد من المشاريع الاستثمارية في القطاعات المختلفة. [٢]

٤. الدوافع الامنية والعسكرية للتدخل التركي في ليبيا

بدأ التدخل العسكري التركي الرسمي في ليبيا بعد موافقة البرلمان التركي بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢٠ على مذكرة تفويض تسمح بتدخل عسكري مباشر في ليبيا لمدة عام، دعمًا لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا. وقد استند القرار إلى طلب رسمي من حكومة الوفاق، استُجيب له بنفس الآلية التي اتبعتها أنقرة سابقًا في الحالة السورية. وبموجب هذا التفويض، سُمح لتركيا بتقديم الدعم العسكري الكامل، بما يشمل تزويد

١. محمد عبد الحفيظ الشيخ،" التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليمياً ودولياً"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد١٨٤، ديسمبر ٢٠٢٠، ص٥.
٢. حنان دريسي، "التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات"، مرجع سابق ص٦٤٤.

القوات الليبية بالأسلحة، وتوفير التدريب، والدعم الجوي، وإنشاء قواعد عسكرية دائمة داخل الأراضي الليبية. وقد مهّد هذا التدخل لتوسيع النفوذ التركي في شمال إفريقيا، وإيجاد موطئ قدم استراتيجي في منطقة شرق المتوسط. كما ارتبط هذا الحضور العسكري بهدف حماية المصالح الاقتصادية لتركيا في ليبيا، خصوصًا في ما يتعلق بعقود النفط والغاز، والحفاظ على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي وُقعت مع حكومة الوفاق في أواخر عام ٢٠١٩[١]. وتشير التقديرات الرسمية التركية إلى أن الاتفاق حظي بتأييد شعبي تجاوز ٨٥%، لكونه يحقق أهدافًا جيواستراتيجية مهمة تتعلق بإعادة التموضع التركي في الإقليم، والضغط على التحركات المصرية في الجبهة الغربية. [٢]

تستند تركيا في تدخلها العسكري في ليبيا إلى جملة من المرجعيات القانونية والسياسية، حيث ترى أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات عام ٢٠١٥، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٩، يمنحان شرعية دعم حكومة الوفاق الوطني، ويتيحان تقديم المساعدة العسكرية والفنية لها. كما تعتبر أنقرة أن القرار الأممي رقم ١٩٧٠، الصادر عام ٢٠١١، رغم حظره الصريح لتوريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا، لا يتضمن ما يمنع إرسال قوات عسكرية أجنبية، وهو ما استُخدم كأساس قانوني غير مباشر لنشر القوات التركية. وقد أكدت المواقع التركية الرسمية أن مذكرة التفاهم الأمنية والعسكرية الموقعة مع حكومة الوفاق في نهاية عام ٢٠١٩، شملت بنودًا موسعة لنقل الخبرات وتقديم الدعم الفني واللوجستي، والمشاركة في المناورات العسكرية، وتبادل

١. Mustafa Sadiq Awad, Turkish Foreign Policy Toward the Libyan Issue After 2011, Political Issues, College of Political Science, Al-Nahrain University, No. 75, 2023, p. 419.

٢. توفيق بوستى، "التدخل التركي في ليبيا بعد القذافى : الدوافع والتداعيات"، **مجلة العلاقات الدولية**، الجزائر، العدد ٥، فبراير ٢٠٢٤، الرابط، https://irajournal.academy/2024/02/20/turkiye-libya/#_ftn3.

الذخائر والمعدات والأسلحة، إلى جانب التعاون الاستخباراتي وتبادل الخبراء، وإنشاء قوات تدخل سريع، ومكتب مشترك للتعاون الأمني. وتمتد المذكرة لثلاث سنوات قابلة للتجديد تلقائيًا لمدة سنة إضافية، ما لم يُبلّغ أحد الطرفين رغبته في إنهائها. كما لا تُعدّ هذه الاتفاقية أول تعاون من نوعه، إذ سبق أن وقّعت تركيا مع الجانب الليبي عدة اتفاقيات منذ عام ٢٠١٣، شملت تدريبًا عسكريًا لأكثر من ٩٠٠ عنصر من القوات الليبية. [١]

يعتبر التدخل العسكري في ليبيا هو عمل عسكري "إستباقي وقائي" للحفاظ على "المصالح التركية في شرق المتوسط عن طريق بوابة ليبيا، فبعد تحرك الجيش الليبي (حفتر) لشن عمليات عسكرية على طرابلس، حيث توجد حكومة الوفاق الشرعية والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والحليف الإستراتيجي لتركيا في ليبيا، لأن إسقاط حكومة الوفاق وتشكيل حكومة جديدة من قبل خليفة حفتر والدول الداعمة له يعتبر بمثابة حصار سياسي على تركيا في المتوسط خاصة من طرف الدول التي تعمل على إخراج تركيا من جميع الاتفاقيات الخاصة بالتنقيب والاستثمار في منطقة شرق المتوسط وبالتالي محاولة تطويق تركيا وإخضاعها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية. [٢]

يرى الباحث ان من اهم المحددات الامنية والعسكرية لتركيا للتدخل في ليبيا يتعلق بالصناعة العسكرية التركية، وتسويق الأسلحة والمعدات التركية، بالإضافة إلى

١. المرجع نفسه.
٢. حنان دريسي، "التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات"، **مرجع سابق**، ص ٦٤٥- ٦٤٦.

المكاسب الاقتصادية المباشرة، والأمر الأخر يتعلق بزعزعة وعدم الاستقرار على الحدود الغربية المصرية، وبطبيعة التدخل التركي وتأثيره على الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا فقد اثر على محيطها الاقليمي ودول الجوار، ومع ازدياد تدهور الوضع في ليبيا وسقوط الكثير من الضحايا وانتشار الجماعات الارهابية فقد انتقل تدهور الوضع من ليبيا الى التأثير على كل من محيطها الاقليمي والدولي، وهو ما تريده تركيا السيطره على المنطقه والهيمنة.

المحور الرابع: مراحل التدخل التركي في ليبيا

١. المرحلة الأولي (الثورة الليبية والموقف التركي منها): واتسم الموقف التركي خلال هذه المرحلة بالتناقض والإرتباك فلم يصدر عن تركيا أي موقف رسمي يحدد اصطفافها مع الثورة في أيامها وأسابيعها الأولي وكذلك الحال مع الأطراف المتصارعة الأخري، ومع دعوات التدخل العسكري الدولي في ليبيا تحفظت تركيا في مارس ٢٠١١ بشكل شديد علي أي تدخل عسكري أطلسي في ليبيا معارضة فرض منطقة حظر جوي في ليبيا، ولكن الموقف التركي فسر من قبل بعض الجهات علي أنه وقوف بجانب نظام العقيد القذافي لمصالح تجارية واضعاف نفوذها فى منطقة شمال أفريقيا .[١]

٢. المرحلة الثانية (تدخل قوات الناتو): تغير الموقف التركي سريعا بعد رفض اقامة منطقة حظر جوي الي دعم حملة الناتو في ليبيا كما قامت في سياسة التصاعد التدريجي تجاه القطيعة مع نظام القذافي وفي مايو ٢٠١١ دعا رئيس الوزراء

١. جاد مصطفى البستاني، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الامن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١مايو ٢٠٢٠، http:/www. acrasg.org/41600، ص٦١-٦٢.

التركي العقيد القذافي الي التنحي ومغادرة البلاد، بعد ان وجدت ان مصالحها باتت منتهية مع نظام القذافي، واعلان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في يوليو عام ٢٠١١ إعتراف تركيا بالمجلس الوطني الإنتقالي الليبي ممثلا شرعيا للشعب الليبي مؤكدا تمسك أنقرة بختطها لحل الازمة في ليبيا وهي الوقف الفوري لإطلاق النار وتخلي القذافي عن السلطة، لم تتوقف أنقرة عن حدود الدعم السياسي للمجلس الإنتقالي الليبي حيث تعهدت بتقديم مساعدة للمجلس بقيمة ٢٠٠ مليون دولار تضاف الي ١٠٠ مليون أعلنتها أنقرة في وقت سابق. [١]

٣. المرحلة الثالثة: مرحلة تعزيز العلاقات وضمان سيطرتها السياسية والعسكريه على ليبيا خاصة بعد خروج جماعة الاخوان المسلمين من الحكم في مصر عام ٢٠١٣، وسعي تركيا لامتلاك قواعد عسكرية في ليبيا وفق الاتفاق الامني الموقع مع حكومة الوفاق[٢]، وتميز الدور التركي فيها بالرهان علي حلفاء محليين فمع انقسام ليبيا عاما ٢٠١٢ و٢٠١٣ كان التوجّه العام للجمهورية التركية في هذه الحقبة يتمثّل في دعم ليبيا في عملية إعادة الهيكلة، والاستجابة للطلبات الواردة منها[٣]، ومع توقيع إتفاق الصخيرات في ديسمبر ٢٠١٥ عولت أنقرة علي حكومة الوفاق المعترف بها أمميا برغم أنها لم تنل ثقة مجلس النواب الليبي حيث أنها استقبلت رئيسها فايز السراج في أنقرة في يناير ٢٠١٦ واتفقت علي إحياء مشاريع وعقود

١. جاد مصطفى البستاني ، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الامن القومي المصري، مرجع سابق، ص٦١-٦٢.

٢. مصطفى صلاح، تركيا في ليبيا مسارات متشابكة وتهديدات متلاحقة، أفاق سياسية، العدد ٦١، ٢٠٢٠، ص ٤٣.

٣. العلاقات التركية الليبية مجالات الازمة وامكانات التعاون ، تم الاطلاع ٤ اغسطس ٢٠٢٤، الرابط https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/ .

تركية في ليبيا تقدر ب ١٨,٥ مليار دولار كانت قد تعرضت للتوقف بسبب الفوضي الأمنية. [١]

٤. المرحلة الرابعة: وهي مرحلة الانخراط في الازمة الليبية والتواجد المكثف على الاراضي الليبية فبرغم دعم تركيا ومعها قطر لحكومة الوفاق في الفترة ما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩ فإن تلك الحكومة بدت هشة وخاضعة لكارتل من الميليشيات الأربع الكبري في العاصمة طرابلس " قوة الردع الخاصة – كتيبة النواصي – كتيبة ابو سليم – ثوار طرابلس " بل برزت فجوة بين هذا الكارتل ومليشيات مصراته والزنتان في غرب ليبيا حول توزيع السلطة والثروة في العاصمة، بموازاة ذلك مالت توازنات القوي الميدانية في تلك الفترة باتجاه الجيش الوطني الليبي حيث سيطر على منطقتي الشرق والجنوب وغالبية النفط الليبي ثم تقدم باتجاه العاصمة طرابلس في غرب البلاد في ابرايل ٢٠١٩ لتحريرها من الميليشيات واستطاع في بداية المعارك السيطرة علي عدة مناطق في ضواحي العاصمة كغريان وترهونة وصبراته واخترق العديد من المناطق الأخري وانعكس ذلك في ميل موازين القوي الإقليمية في غير صالح تركيا في ليبيا وهو مابرز في مؤتمر باليرمو في إيطاليا في نوفبر ٢٠١٨ بعد أن تم استثناؤها من اجتماع عقد بين قائد الجيش الليبي خليفة حفتر ودول أخري مثل مصر وروسيا ورأت أنقرة أن ذلك لن يؤدي حل مشكلة ليبيا.[٢]

إزاء ذلك بدت مصالح أنقرة مهددة في ليبيا ومن ثم إنتقلت الي الانخراط العلني الكثيف لإنقاذ حليفها " حكومة الوفاق " من السقوط حيث بدا كل تقدم للجيش الوطني

١. جاد مصطفى البستاني، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الامن القومي المصري، مرجع سابق ص٦١-٦٢.
٢. جاد مصطفى البستاني، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الامن القومي المصري ، مرجع سابق، ص٦١-٦٢.

الليبي وسيطرته ميدانيا على مناطق في غرب ليبيا يعني إفقاد تركيا أوراق نفوذها في ليبيا، لذلك بدات الحكومة الليبية في امداد السلاح والدعم العملياتي، واستخدمت الطريقين البحري والجوي لإيصال إمدادات التسليح إلى ليبيا، وقد خصّصت ميزانيةً ضخمة لتطوير الإنتاج العسكري المحلي في مجال بناءِ السفن المتطورة السريعة والغواصات، وبناءِ القوة العسكرية الجوية، وزيادة أسطول الطائرات بدون طيار؛ وقد وصلت سفينة «أمازون» التركية إلى ميناء طرابلس في مايو ٢٠١٩م، تحمل على متنها ٤٠ مدرَّعةً لصالح الميليشيات المسلحة المدعومة من «حكومة الوفاق» في طرابلس. [١]

٥. المرحلة الخامسة: وهي المرحلة الاخيرة من مراحل التدخل التركي في ليبيا (من ٢٠١٩ –٢٠٢٣): وتعتبر تلك الفتره هي فترة التدخل من اجل التأثير المباشر على الامن القومي المصري والتي تتمثل في افصاح تركيا علنا عن وجودها العسكري في ليبيا بعد معركة طرابلس والبدء في املاء شروطها على اطراف النزاع لتمكين حلفائها من التقدم شرقا وحصار مصر، وفي ضوء ذلك جاء التحرك المصري بعد موافقة الرلمان المصري على تفويض الرئيس عبدالفتاح السيسي بارسال الجيش في مهام قتالية خارج البلاد، وعلى اثر ذلك اعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في ٢٠ يونيه ٢٠٢٠ ان سرت والجفرة خط احمر واذا تم تجاوزها فان التدخل المباشر لمصر سيكون مشروعا دوليا، وفي نفس الوقت ومن جهة الاخرى اعلن البرلمان الليبي والقبائل العربية مباركة قرارات الرئيس المصري لتتماشى مع قرارات مجلس الامن الدولي ومؤتمر برلين الداعى الى حظر نقل الاسلحة الى ليبيا، ان التحرك المصري الذي اتخذته القاهرة في يونيه ٢٠٢٠ شكل علامة فارقة في

١. احمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية، مرجع سابق، ص ١٣.

المواجهة بين اطراف النزاع وهدم المخطط التركي في نشر الفوضى الخلاقة في منطقة الشرق الاوسط. [١]

المحور الخامس: تداعيات التدخل التركى فى ليبيا على الامن القومي المصري

لقد حظيت تركيا بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا كبديل للنموذج الإسلامي الإيرانـي لعدة اسباب من اهمها: [٢]

١. نجاحها كدولة علمانية حديثة موجهة نحو اقتصاد السوق كبديل لهذه الدول في مرحلة ما بعد الشيوعية.
٢. تركيا لا زالت جزء منً الشرق الاوسط المنظم بتوجيهات امريكية حسب رؤية الادارة الامريكية.
٣. رؤية الدول الأوروبية والغربية لدى تركيا عبرت عنها السياسة الخارجية التركية بكل وضوح في خطاباتها السياسية والامنية وكان له الآثر في تعزيز أهمية تركيا لدى الغرب من حيث الإستراتيجية والاقتصاد.
٤. تعتبر تركيا حليف عسكري واقتصادي رئيسي للولايات المتحدة إنها نظام الشرق الأوسط المنظم أمريكيا، والدولة القوية التي تقع مباشرة على محيط وإطار الشرق الأوسط الغني بالنفط.

لم تكن الادوات العسكرية ذات ثقل في منظومة النهوض والعودة التركية في صورتها الأولية، إلا أنها منذ عام ٢٠١٥ احتلت مكانة أكبر بين أدوات تنفيذ هذه المنظومة؛ إذ أعلنت تركيا عن حقها في استخدام تلك الادوات فيما ارتأت أنه يؤثر على أمنها القومي بمعناه الواسع، وبات تدخلها العسكري في محيطها الاقليمي أمرا

١. عارف محمد خلف البياتي، التدخل العسكري التركي في الازمة الليبية، جامعة الامام جعفر الصادق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١١، العدد٤٣، كركوك، ٢٠٢٢، ص ٧٠-٧١.
٢. نعوم تشومسكي، ما نقوله نحن هو الذي يمشي، دار الكتاب العربي للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٨٥.

معتادا في السنوات الاخيرة؛ بحيث قامت بشن عدة عمليات توُغل عسكرية في سوريا، وأرسلت إمدادات ومقاتلين إلى ليبيا، ونشرت قواتها البحرية في شرق المتوسط لتأكيد مزاعمها بشأن حقوقها في المنطقة، ولدى تركيا اليوم وجود عسكري مباشر في قطر والصومال وأفغانستان في صورة قواعد عسكرية، وقوات لحفظ السلام في البلقان بخلاف التواجد العسكري بليبا.[١]

يعد الوجود العسكري التركي في الوقت الحالي هو الاكبر منذ انهيار الامبراطورية العثمانية الذي يؤكد أن الاداة العسكرية باتت في مقدمة الادوات التركية المستخدمة لتعظيم نفوذها في المنطقة والتي تزال مساعيها لزيادة القواعد العسكرية تتزايد وإرسال قواتها لاكثر من منطقة في وقت واحد، وهو أمر يعكس نوع من التحول في العقيدة الاستراتيجية التركية التي كانت ترى أن القوى الناعمة والادوات السلمية وإن كانت أبطأ في الوصول الى الاهداف المرجوة إلا أنها أكثر أمانا، أما الآن فباتت القوة الصلبة والادوات العسكرية هي الأسرع في تحقيق الاهداف وهي الوقود الحقيقي لتعظيم النفوذ التركي في المنطقة.[٢]

استثمرت انقره ما يقرب من ٣٠ مليار دولار في ليبيا قبل عام ٢٠١١ اذ يعد السوق الليبي بوابة تركيا الى افريقيا لذلك من غير المعقول ان تغير السياسة الخارجية التركية هذا السوق المهم لديها بل ارادت زيادة هذا السوق بهدف المشاركة في اعمار

١. احمد دياب، "التمدُّد التركي في المنطقة: المحركات والقيود والافاق"، الرابط، https://epc.ae/ar/topic/turkish-expansion-in-the-region-motives-restrictions-and-prospects

٢. Ays¸egül Sever, “Regional Power Role and Intervention: The Turkish Case Over Syria in the 2000s”, Contemporary Review of the Middle East, 7(2), 2020, p.157.

ليبيا مما يعني ان تركيا تسعى لضمان حصتها من إعادة الاعمار في ليبيا لتعويض الخسائر التي لحقتها بفعل الاحداث السياسية والأمنية المضطربة في ليبيا. [١]

اتسمت المواقف التركية تجاه ثورات الربيع العربي بعد الانغماس وخاصة بعد المواجهات بين المعارضة الليبية ومعمر القذافي في ١٧ فبراير ٢٠١١ اذ عارضت تركيا آنذاك أي تدخل عسكري دولى في ليبيا، وبدأت الأحداث تأخذ مشهدا جديدا بالتزامن مع بدء تدخل حلف الناتو وهزيمة معمر القذافي وسقوطه بدأت تركيا في اتباع نهج المحافظة على مصالحها الاقليمية بالتدخل التركي في ليبيا، وفي اطار هذا التوجه قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردغان بزيارة الى دولة ليبيا في ١٦سبتمبر ٢٠١١ وبرفقتة العديد من الوزراء واجرى لقاءات مع المجلس الانتقالي بهدف دعم الثورة الليبية واهتمامه البالغ لها.[٢]

وانطلاقًا من التصور المصري للأمن القومي، جاءت السياسة التركية كأحد أبرز مصادر التهديد الجديدة، ليس فقط بسبب تدخلها العسكري أو السياسي، وإنما بسبب طبيعة القوى التي تدعمها، وموقع تدخلها الجغرافي القريب من حدود مصر، وطبيعة الأهداف التي تسعى لتحقيقها في الإقليم. وهو ما يفرض على صانع القرار المصري إعادة تقييم أولويات الأمن الوطني، وبلورة استجابات استراتيجية تتجاوز الأطر التقليدية، لذلك يرى الباحث تداعيات التدخل التركي في الازمة الليبية تتمثل في الأتي:

١. تهديد مباشر للحدود الغربية المصرية

١. عارف محمد خلف البياتي، التدخل العسكري التركي في الازمة الليبية ، مرجع سابق، ص٦٦.

٢. العلاقات التركية الليبية ، مجالات الازمة وامكانات التعاون، الرابط، https:// . www.rouaturkiyyah.com.

تمثل ليبيا الامتداد الجغرافي الغربي لمصر، ويؤدي غياب الاستقرار فيها إلى خلق بيئة أمنية غير مستقرة تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي المصري. ومع تزايد التدخل التركي منذ عام ٢٠١٩، خصوصًا من خلال دعم حكومة الوفاق الوطني عسكريًا، باتت مصر تواجه تهديدًا حقيقيًا يتمثل في وجود قوى مسلحة مدعومة تركيًا على مقربة من حدودها الغربية، وتمويل المليشيات الارهابية ونشر الحرب بالوكالة وتهديد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط باكمله، وقد مثّل ذلك تحولًا نوعيًا في طبيعة التهديدات الأمنية، خاصة مع ما حمله من احتمالات تسلل عناصر إرهابية، وتهريب السلاح، واختراق العمق المصري.[١]

٢. عسكرة الغرب الليبي وتعزيز الوجود التركي

أدرك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن تحقيق مشروعه لاستعادة نفوذ بلاده تحت شعار «العثمانية الجديدة» وضمان دور محوري في تقرير مصير ليبيا وشرق المتوسط، لن يتم إلا عبر تثبيت حضور عسكري مباشر على الأرض، مؤكدًا على مبدئه بأن: «لا يمكنك أن تكون على الطاولة إلاّ إذا كنت في الميدان». وفي هذا السياق، عمل على دعم حكومة الوفاق الوطني عسكريًا ولوجستيًا، سعيًا لترجيح موازين القوى على الأرض لصالحها، على أمل تكرار نموذج التنسيق والتفاهم على الأرض الذي شهدته الساحة السورية، حيث تداخلت مصالح تركيا وروسيا رغم التناقضات الظاهرة. [٢]

١. سالم الكتبي، حدود الدور المصري في ليبيا، إيلاف اول يومية اليكترونية، ١٦يونيو ٢٠٢٠، الرابط: https://elaph.com/Web/opinion/2020/06/1295830.html .

٢. توفيق بوستي، التدخل التركي في ليبيا: الدوافع والتداعيات، مرجع سبق ذكره.

وقد أدى هذا التدخل إلى تعزيز عسكرة الصراع الليبي، عبر تزويد حكومة الوفاق بالسلاح، وتنظيم عمليات تدريب لقواتها، وتوطين مجموعات من الميليشيات السورية والمرتزقة على الأراضي الليبية، مما أدى إلى تكريس نفوذ تركي مباشر على الغرب الليبي، وتحويله إلى منطقة ارتكاز عسكري لأنقرة. وقد مهدت مذكرة التفاهم الموقعة مع حكومة السراج الطريق أمام تركيا للحصول على امتيازات إستراتيجية غير مسبوقة، حيث أتاحت لها استخدام المجال الجوي والمياه الإقليمية الليبية، وإقامة قواعد عسكرية على أراضيها، فضلاً عن إمكانية نشر قوات تركية عند الطلب. هذا الوضع أدى إلى إخلال التوازن العسكري داخل ليبيا، وفرض على مصر تحديًا مزدوجًا يتمثل في ضرورة مواجهة قوة عسكرية متمركزة على حدودها الغربية، وفي الوقت نفسه التعامل بحذر للحفاظ على توازن القوى على الساحة الليبية وضمان عدم المساس بمصالحها الإستراتيجية وأمنها القومي.[١]

٣. الاتفاق البحري التركي – الليبي وتحدي المصالح المصرية في شرق المتوسط

شكّل الاتفاق البحري الموقع بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، في نوفمبر ٢٠١٩، نقطة تحوّل محورية على مسار الأزمة الليبية، إذ عكس محاولات أنقرة تثبيت موطئ قدم إستراتيجي على الساحة الليبية، وتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ، لتمكينها من شرعية وجودها في ليبيا. ففي إطار هذا الاتفاق، سعت تركيا إلى ترسيم حدود بحرية تتجاوز الأعراف والقوانين الدولية، عبر اقتطاع أجزاء واسعة من شرق المتوسط، محاذية للحدود البحرية المصرية، مما شكّل

١. توفيق بوستي، التدخل التركي في ليبيا: الدوافع والتداعيات، المرجع نفسه.

تهديدًا مباشرًا لمصالح القاهرة الاقتصادية، وفي مقدمتها حقوق التنقيب عن الغاز وتصديره. [١]

وقد تضمن الاتفاق تفاهمات حول إنشاء مناطق اقتصادية خالصة تفتح المجال أمام التنقيب التركي عن الموارد النفطية والغازية، ما اعتبرته مصر تحدّيًا مباشرًا لسيادتها على حدودها البحرية، وضربًا لقواعد الأمن البحري المصري. كما نص على تعزيز التعاون العسكري، مُمكِّنًا تركيا من استخدام المجال الجوي والمياه الإقليمية الليبية، وكذلك إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها، مما أدى إلى إخلال موازين القوى في غرب ليبيا، وتحويلها إلى ساحة نفوذ تركي مباشر. هذا الوضع فرض على مصر تحديًا مزدوجًا، يتمثل من جهة في ضرورة حماية مصالحها الاقتصادية وحدودها البحرية، ومن جهة ثانية في مواجهة واقع عسكري جديد على حدودها الغربية، مما دفعها إلى إعادة ترتيب أولوياتها الإستراتيجية وتعزيز جاهزيتها لصد محاولات التمدد التركي، وضمان حماية أمنها القومي ومصالحها الحيوية على الساحة الليبية وفي شرق البحر المتوسط. [٢]

٤. تصاعد عمليات التهريب وتجارة السلاح عبر الحدود

نتيجة انهيار منظومة الرقابة على الحدود في ليبيا ، وانتشار السلاح والمقاتلين، تزايدت عمليات التهريب عبر الحدود المصرية، سواء للذخائر، أو السلع المحظورة، أو الأفراد. ومما زاد من تفاقم الوضع أن مخزون الأسلحة المتبقية عقب

١. Hussein bagci and sirdar erdurmaz, llbyaand turkey's expansion policy in Africa,e-Jornal of international relations,Janua.net,2017,P48-52.

٢. رشا عطوة عبالحكيم، سلوى السعيد فراج، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف المجلد١٣، العدد١٢، اكتوبر ٢٠٢١، ص١٣٨.

سقوط نظام القذافي وجد سوقًا إقليميًا مضطربًا لاستيعابها، مما أدى إلى تنامي هذه الظاهرة. وقد ساهم الوجود التركي على الساحة الليبية في تعزيز قنوات التهريب، عبر دعم الشبكات المحلية المتورطة في الجريمة المنظمة، الأمر الذي يشكل تهديدًا غير مباشر على الأمن المصري، ويستنزف جهوده وموارده الوطنية للحفاظ على سلامة الحدود على امتدادها الواسع. وفي ضوء الحقائق الجغرافية والتاريخ المشترك والمصالح الحيوية التي تربط البلدين، تظل القاهرة عنصرًا محوريًا على الساحة الليبية، سعيًا للحفاظ على مصالحها الوطنية وتعزيز دورها المؤثر ضمن محيطها الاستراتيجي.[١]

٥. أثر التمدد التركي في الإقليم على معادلة الأمن القومي المصري

تسعى السياسات التركية إلى توسيع مناطق نفوذها في عدة ساحات عربية، لا تقتصر على ليبيا، بل تمتد كذلك إلى شمال وشرق إفريقيا، والتوغل داخل الأراضي السورية، عبر تعزيز تواجدها ودعمها لتنظيمات محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين. وقد ساهمت الأزمة الليبية وكذلك السورية في زعزعة مرتكزات النظام الإقليمي العربي، الذي يقوم على محورية الدولة الوطنية والتوافق الجماعي بين بلدان المنطقة، إذ أدى الدعم التركي لفصائل مسلحة وكيانات موازية إلى إضعاف التضامن العربي، وتحويل الساحة الإقليمية إلى ميدان للاستقطاب وصراع المحاور. ففي ليبيا، تدخلت تركيا سعيًا لتعزيز أوراق ضغط تخدم مصالحها في ملفات إقليمية أخرى، على رأسها سوريا والعراق. وتنظر مصر إلى هذه السياسات على أنها تقوض منظومة الأمن

١. نداء السيد حسن، أثر الأزمة الليبية على الامن القومي المصري منذ ٢٠١١، المرجع نفسه.

الجماعي العربي، وتعزز تغلغل القوى غير العربية في قضايا المنطقة، مما يشكل تهديدًا استراتيجيًا طويل المدى لأمنها ومصالحها الحيوية.[١]

المحور السادس: المواجهة المصرية للسياسة التركية فى الأزمة الليبية

تمثل ليبيا ساحة صراع بين تركيا ومِصر، وتعتبر نقطة تحول في موقع ومكانة الدولتين في المجال الإقليمي، فتركيا تتصرف على أساس أنها وريث الإمبراطورية العثمانية، ومِصر كزعيمة العالم العربي لمرة واحدة ولأفريقيا لفترة طويلة، ومركز القوة الروحية للإسلام السُني، والبطل العربي الأساسي والرئيسي في مواجهة إسرائيل في النضال من أجل فلسطين، فقد غيرت المُشاركة التركية في الحرب الأهلية الليبية أمنيات جميع المُشاركين في الساحة الليبية، وتُبرر أنقرة تدخلها في ليبيا بامتلاكها الشرعية القانونية، وأن وجودها العسكري قانوني وشرعي مثل الوجود الروسي في روسيا. [٢]

تعتبر ليبيا دولة مهمة واستراتيجية لمصر، حيث تشغل ليبيا أولوية لدى صانع القرار المصري؛ لأنها تشترك مع مصر في حدود طويلة تصل الي ١٢٠٠ كيلو متر، يترتب على طول تلك الحدود المفتوحة عدة تحديات للسيادة المصرية كتسلل العناصر الإرهابية وعمليات التهريب فضلاً عما يمثله استمرار الصراع من إعادة تموضع التنظيمات الإرهابية والمقاتلين في الجماعات الهاربة من ساحات القتال الخارجية كسوريا والعراق على أمن الإقليم وأمن مصر القومي، وعلي المستوي الاقتصادي، قبل

١. احمد علي جلال، وأخرون، أثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الامن القومي العربي: دراسة حالة الفترة من ٢٠١١-٢٠٢١، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد٢٢، ابريل ٢٠٢٤، ص ٢٥-٢٦.
٢. جنكير تشاندار، مازق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد١٢٤، ٢٠٢٠، ص ٢١-٢٢.

عام ٢٠١١ كان يعمل حوالي ٢ مليون مصري في ليبيا، انخفض العدد كثيرا نتيجة عدم الاستقرار السياسي والامني بعد احداث ٢٠١١، وبتحقق الاستقرار سيعود هذا العدد للمشاركة في ملف إعادة إعمار ليبيا بجانب تعطش السوق الليبي للعمالة الفنية الماهرة والمدربة وحجم المشروعات المرتقبة يجعل السوق مؤهل لذلك، في هذا الإطار أعلن رئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي في أبريل ٢٠٢١ عن توقيع مذكرات التفاهم مع ليبيا لتنظيم عودة العمالة المصرية إليها، وتم التوافق على أن يكون هذه العودة عودة منظمة ومخططة في المجالات التي يطلبها الجانب الليبي. [١]

١. الدور الدبلوماسي المصري

لاتملك مصر، رفاهية الابتعاد عما يجري على الساحة الليبية أو اتخاذ موقف المتفرج من هذه التطورات، ومن ناحية أخرى لا تملك الكثير من الأوراق التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الأمنية والاستراتيجية بدون توافق دولي وإقليمي لاسيما أن التحرك المنفرد يحمل مخاطر لا تقل أثرًا عن التهديدات المباشرة التي يشكِّلها الوضع الراهن، شكلت الغارات الجوية المصرية في درنة شرقي ليبيا في السادس عشر من فبراير ٢٠١٥– بعد ساعات من بث تنظيم "داعش" تسجيل فيديو يُظهر ذبح ٢١ عاملا مصريّا مسيحيّا– تطوراً نوعياً في نمط المواجهة المصرية للتهديدات المتصاعدة من الجوار الليبي، إذ انتقلت القاهرة بهذا الرد إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة للتهديدات الليبية خاصةً أن عملية ذبح الأقباط المصريين في ليبيا على يد ولاية طرابلس شكَّلت الاختبار الأهم والأصعب ربما للسلطة الحالية في

١. المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية ، الهيئة الهامة للإستعلامات بوابتك الى مصر، الاطلاع ٢٨ أغسطس ٢٠٢٤، الرابط، https://www.sis.gov.eg/Story.

مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي فيما يخص سياستها الخارجية في المنطقة عمومًا وتجاه ليبيا بشكل خاص. [١]

تضمنت الثوابت الثى تمسكت بها الدولة المصرية تجاه الملف الليبى اهتمامًا كبيرًا بالحالة الليبية، وتجلى ذلك الاهتمام في الدور النشط الذي لعبته الدبلوماسية المصرية ومؤسسات الدولة لحفظ ورعاية مصالحها، وهو ما مهد الطريق للأطراف الليبية لتخطي فترات عصيبة هددت بتحولات خطرة على مستقبل ومقدرات الشعب الليبي وتمثلت تلك الثوابت والدور المصرى والرؤية المصرية لحل الصراع الليبى فى الاتي: [٢]

أ- **حفظ وحدة الدولة الوطنية** : تبنت الرؤية المصرية اتجاهًا قوامه تحييد تأثيرات الصراع بين الاطراف، ودعت لبناء مسارات للحل يكون أساسها احتفاظ الدولة الليبية بهيكلها الموحد كدولة وطنية غير مقسمة، وعملت على دعم إيجاد تسوية منطلقها تمثيل كافة الليبيين في رسم مستقبلهم، وعدم إقصاء أية فصيل أو مكون اجتماعي أو سياسي وطني، مع التأكيد على رفض أية مشروعات تستهدف تأصيل فكرة الانقسام .

ب- سعت مصر جاهدة بالقيام بتكثيف قواتها على الحدود المصرية الليبية، بقطع الطريق أمام توظيف التنظيمات الإرهابية والإجرامية للسيولة الأمنية والأزمة المتجددة في ليبيا لاتخاذها كقاعدة للتمدد والانتشار في شمال افريقيا ودول

١. نداء السيد، أثر الازمة الليبية على الامن القومى المصرى منذ ٢٠١١، المركز العربى للبحوث والدراسات، يونية ٢٠٢١،اطلاع بتاريخ ٢٠ اكتوبر ٢٠٢٤، الرابط، https://acrseg.org/41863.

٢. حسين عبد الراضى ، عقد من الفاعلية ... الدور المصرى بالازمة الليبية فى عشر سنوات، المرصد المصرى، الاطلاع ٢٨ يوليو ٢٠٢٤، الرابط، https://marsad.ecss.com.eg/49217 /.

الساحل والصحراء وأوروبا، ودعمت مصر في ذلك الجيش الوطني الليبي، كما استهدفت بضربات جوية معاقل تنظيم داعش في مدن الساحل الشرقي الليبي.

ج- **حماية مقدرات الشعب الليبي من الاستنزاف** :حرصت القاهرة على حماية ثروات ليبيا من الإهدار والتوظيف السلبي كوقود للصراع الدائر، ونجحت في التنسيق مع البعثة الأممية والمؤسسات الليبية في صياغة مسار تسوية اقتصادي، يرمي إلى إبعاد تفاعلات الصراع عن الاقتصاد الليبي، وإنهاء حالة الانقسام التي طرأت على مؤسساته المالية، وهو ما تكلل بالنجاح مع إعلان توحيد أسعار صرف الدينار وتوحيد الموازنة للعام ٢٠٢١.

د- بذلت الخارجية المصرية جهود مثمرة فى الصراع الليبى والعمل على ان تكون التسوية ليبية ليبية بدون اى أطراف ولاعبين اقليميين فى تسوية الازمة الليبة ، ادراكاً من الدور المصرى لأهمية ليبا فى المنطقة وقطع الطريق عن اى تدخل خارجى فى الازمة او وساطة بدون وجود الدولة المصرية كحل للازمة.

هـ- استمرت الجهود المصرية فى بذل اقصى اهدافها لحل الازمة الليبية ، حيث شاركت القاهرة شاركت القاهرة في كافة المبادرات الرامية للتسوية السياسية للأزمة، كلقاءات باريس الفرنسية (مايو٢٠١٨)، وباليرمو الإيطالية (نوفمبر٢٠١٨)، ومؤتمر برلين (يناير٢٠٢٠)، والعديد من الجولات الأخرى.

و- ساهم صناع القرار المصرى جلوس الأطراف الليبية في عديد من المناسبات للتفاوض والحوار، واستضافت مجموعات ممثلة لكافة التيارات السياسية الفاعلة بالمشهد الليبي (يوليو٢٠١٦)؛ للوصول إلى أرضية توافقية لحلحة الازمة ووقف الاقتتال. وكان للقاهرة عدة مبادرات أطلقتها على أعلى مستوى، كمبادرتها لتوحيد البرلمان الليبي، وإعلان القاهرة لوقف العمليات العسكرية والشروع بالتسوية السلمية (يوليو٢٠٢٠)، ولعبت اللجنة الوطنية العليا المصرية المختصة بالملف الليبي دورًا مهمًا في هذا الملف.

٢. الاعلان عن الخط الأحمر

تجسدت المواقف العسكرية المصرية تجاه خط سرت–الجفرة في إطار الردع العسكري والدبلوماسي، حيث أكدت القاهرة في عدة مناسبات على أن هذا الخط يمثل "خطًا أحمر" للأمن القومي المصري ، وبالتزامن مع تصاعد التوترات العسكرية في ليبيا، أطلقت مصر تحذيرات واضحة ضد أي محاولة للتمدد التركي أو الميليشيات المدعومة من أنقرة نحو هذه المنطقة، معتبرة أن ذلك يشكل تهديدًا للأمن الإقليمي والأمن المصري بشكل خاص.

في ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أن منطقتي سرت والجفرة في ليبيا تمثلان "خطًا أحمر" للأمن القومي المصري، جاء هذا الإعلان في خضم تصاعد حدة الصراع الليبي، خاصة بعد التدخل العسكري التركي لدعم حكومة الوفاق الوطني. شكّل الإعلان تحولًا نوعيًا في السياسة الدفاعية المصرية تجاه ليبيا، وفتح بابًا واسعًا للنقاش حول دلالاته الاستراتيجية ومبرراته السياسية والعسكرية. [١]

في إطار هذا التصعيد، أجرت القوات المسلحة المصرية مناورات عسكرية على الحدود الغربية تحت اسم "حسم ٢٠٢٠"، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات العسكرية للجيش المصري في التعامل مع أي تهديدات محتملة من ليبيا. كما جددت مصر تأكيداتها على دعمها للجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، باعتباره القوة الفاعلة في مواجهة التنظيمات الإرهابية في ليبيا. [٢]

---

١. رئاسة جمهورية مصر العربية، نص كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال تفقده القوات المسلحة بالمنطقة الغربية العسكرية، ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، الرابط، https://www.presidency.eg/ar .

١. محمد علام سيد، ما يجري امتداد للربيع العربي وصفقات لتقسيم المنطقة واستنزاف ثرواتها وقواتها، مركز الخليج للأبحاث، العدد١٥٢، ٢٩ يوليو ٢٠٢٠، الرابط،

٣. دلالات إعلان "سرت – الجفرة" خطًا أحمر

جاء إعلان مصر عن "سرت – الجفرة" كخط أحمر في يونيو ٢٠٢٠ نتيجة لتراكم مجموعة من الأسباب والتهديدات المتزامنة، التي فرضت على صانع القرار المصري اتخاذ موقف حاسم، وتتمثل أبرز هذه الأسباب في الآتي:

أ- التقدم العسكري السريع لقوات حكومة الوفاق بدعم تركي: بعد سلسلة من الانتصارات التي حققتها حكومة الوفاق في طرابلس وترهونة، بدعم مباشر من أنقرة عبر الطيران المسير والمرتزقة، بدا أن هناك نية واضحة لاستكمال الزحف شرقًا نحو سرت والجفرة، وهو ما كان يُهدد بإحداث اختلال استراتيجي يطيح بتوازن القوى. (١)

ب- الوجود العسكري التركي على الأراضي الليبية: شكل الوجود التركي تهديدًا مزدوجًا لمصر، أمنيًا عبر نقل عناصر متطرفة ومرتزقة، وجيوسياسيًا عبر محاولة أنقرة التمدد في منطقة تُعد جزءًا من المجال الحيوي المصري، لا سيما في ظل التوترات شرق المتوسط. (٢)

ج- حماية العمق الاستراتيجي الغربي: على مستوى العقيدة الأمنية، فإن استقرار ليبيا لا يُعد شأناً خارجيًا بالنسبة لمصر، بل هو امتداد طبيعي للأمن الداخلي.

---

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5205&catid=4342&Itemid=172.

١. محمد عبد الرازق، سياسة الخط الأحمر النهج المصري في ارساء الردع وفرض القوة، مجلة المرصد المصري، ٣١مارس ٢٠٢١، الرابط: https://marsad.ecss.com.eg/53929/.

٢. كميل الطويل، تركيا أمام الخط الأحمر المصري في معركة سرت، الشرق الاوسط، ٢٧يونيو ٢٠٢٠، الرابط: https://aawsat.com/home/article/2356546 .

ومن ثمّ، فإن دخول قوى معادية إلى مناطق قريبة من الحدود يُعد تهديدًا مباشرًا يستوجب الردع الوقائي. [١]

وفي هذا السياق، جاء إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في يونيو ٢٠٢٠ عن أن "سرت – الجفرة" خط أحمر، بمثابة تحوّل استراتيجي في عقيدة الدفاع المصري، وقد حمل هذا الإعلان صيغة "الردع الاستباقي"، إذ لم يكن الهدف منه الحرب بل تثبيت قواعد اشتباك جديدة تفرض توازن قوى يحفظ المصالح المصرية، جاء هذا الإعلان كإشارة قوية موجهة لعدة أطراف كالتالي:

أ- للداخل المصري: لتأكيد قدرة الدولة على حماية أمنها القومي وامتلاكها أدوات الردع الكافية.

ب- للأطراف الإقليمية: وبالأخص تركيا، لردع أي محاولة تقدم نحو الشرق الليبي حيث مناطق النفط وخطوط الإمداد الحيوية.

ج- للمجتمع الدولي: لتأكيد أن مصر لاعب أساسي في الملف الليبي، وأن أمن ليبيا جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة.

٥. بناء تحالفات اقليمية ودولية ضد التوسع التركي

أ- **التحالف مع فرنسا كقوة متوسطية داعمة للتوازن العسكري والسياسي:**

أدركت مصر مبكرًا أهمية تنسيق المواقف مع القوى الأوروبية المعنية مباشرة بالتوازن في شرق المتوسط، وعلى رأسها فرنسا، التي رأت في السياسة التركية تهديدًا مزدوجًا لأمن المتوسط والسيادة الليبية. وأن ما

١. ليلى مصطفى، الصراع الليبي وأثره على الامن القومي المصري، بوابة الاهرام، العدد٤٦٧١١، السنة ١٣٩، ٢٧أكتوبر ٢٠١٤، الرابط، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/41348/139/334490.

يحدث في ليبيا يؤثر على الأمن القومي الفرنسي والأوروبي، خاصة الهجرة غير الشرعية وسرعة انتقال الإرهابيين من غرب ليبيا إلى فرنسا وأوروبا خلال ٦ ساعات. وقد تطور التنسيق المصري–الفرنسي ليشمل التعاون العسكري، والمواقف المشتركة في مجلس الأمن، ودعم الحل السياسي بعيدًا عن المليشيات. وأسهم هذا التعاون في تعزيز موقف مصر الدولي، وتوفير دعم سياسي أوربي للمطالب المصرية بشأن ليبيا. [١]

ب- **الشراكة مع اليونان في مواجهة التمدد التركي البحري:** شهدت العلاقات المصرية–اليونانية تطورًا ملحوظًا على خلفية تصاعد التدخل التركي في ليبيا وشرق البحر المتوسط، خاصة بعد توقيع تركيا اتفاقًا لترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية. وفي مواجهة هذا الوضع، وقّعت مصر واليونان، في أغسطس ٢٠٢٠، اتفاقية لترسيم الحدود البحرية الجزئية، اعتُبرت خطوة استراتيجية محورية للحيلولة دون تمدد الأطماع التركية وتعزيز توازن القوى البحرية في المنطقة. وقد أضفت هذه الاتفاقية إطارًا قانونيًا ودوليًا على التعاون المصري–اليوناني، مما مهد الطريق للحفاظ على مصالحهما الاقتصادية، وحماية مواردهما من محاولات المساس بها. كما شكّل الاتفاق قاعدة صلبة لتعزيز التعاون المستقبلي بين البلدين، ولا سيما في مجالات التنقيب عن النفط والغاز وتنميته، وتطوير العلاقات

١. محمد الضبع، لحل الازمة الليبية تنسيق فرنسي مصري لإطلاق مبادرة جديدة، سكاي نيوز عربية، القاهرة، ١٣أكتوبر ٢٠٢٠، الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1383654.

الاقتصادية على نحو يخدم مصالحهما الوطنية ويعزز حضورهما المشترك على الساحة الإقليمية. [١]

ج- **التنسيق مع الإمارات لدعم المسار السياسي والعسكري المناهض للتدخل التركي:** لعبت الإمارات دورًا محوريًا في دعم التحركات المصرية ضد التوسع التركي في ليبيا، سواء عبر التنسيق السياسي في المحافل الدولية، أو دعم الجيش الوطني الليبي بشكل غير مباشر. وشاركت الإمارات في دعم المبادرات المصرية، أبرزها "إعلان القاهرة" في يونيو ٢٠٢٠، كما اتفقت الرؤى بين البلدين بشأن ضرورة إنهاء فوضى السلاح، والتصدي لأجندة أنقرة في الداخل الليبي. وقد مثل هذا التنسيق نقطة توازن إقليمي في مواجهة التمدد التركي المتسارع آنذاك. [٢]

ومن وجة نظر الباحث يرى انه بفضل الدور الذى لعبتة الدولة المصرية وحكمة القيادة السياسية المصرية فى الملف الليبيى، ووقف الزحف التركى فى التمدد داخل الدولة الليبية، جعل الدولة التركية تعيد حساباتها ومصالحها فى منطقة الشرق الاوسط والمنطقة العربية، وخاصاً علاقاتها مع مصر، وأعادة التقارب التركى المصرى واعادة العلاقات التي انقطعت لأكثر من عشر سنوات، بعد يونية ٢٠١٣، وخاصاً بعد سقوط حكم الاخوان المسلمين، حيث تشهد الدولتان ضغوطًا وأزمات اقتصادية تفرض عليهما التعاون والتكامل للعمل والاستثمار معا، لتعظيم المكاسب الاقتصادية المشتركة.

١. محمد شادي، مكاسب مشتركة اتفاق ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية، مقال المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٩ سبتمبر ٢٠٢٠، الرابط: https://ecss.com.eg/10146/. .

٢. بوابة الوسط–القاهرة، الامارات تؤيد المبادرة المصرية بشان ليبيا وتؤكد المسار السياسيهو الخيار الوحيد المقبول، تقرير في ٦ يونيو ٢٠٢٠، الرابط: https://alwasat.ly/news/libya/285334.

الخاتمة:

من خلال الدراسة يتضح ان ليبيا تحتل موقعاً فريداً، وجيوسياسي واستراتيجى، فهى دولة غنية بالموارد والثروات المعدنية والطاقة والغاز، ان احداث الربيع العربى جعلت ليبيا مطمعا للتدخلات الخارجية ، فالدور التركي داخل الأزمة الليبية يعتبر متصل بإستراتيجية جديدة شاملة للسياسة الخارجية التركية، لتحقيق الاهداف والطموحات من المنطقة العربية ومنطقة شرق المتوسط، ، وعدم تأثر الدولة التركية بأحداث ٢٠١١ ، جعل منها لاعب اساسي فى المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط، لعبت مصر دورا اساسيا ومحوريا فى الازمة الليبية، وعملت على تحجيم الدور التركى فى ليبيا وعدم التوسع فى اهدافها، ووضعت حل الازمة الليبية اولية اولى لاهدافها، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات على النحو **التالي**:

١. توصلت الدراسة إلى أن العلاقات بين الدول مهما كانت تاريخية وقوية إلا أنها ستنهار عندما تتعارض مع المصالح والأهداف القومية للدولوهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة.
٢. ترسم تركيا استراتيجية لها تتلائم مع المتغيرات الدولية الراهنة، كما تتنوع التحالفات الدولية والاقليمية التي يمكنها من لعب دور يحقق أهدافها الإستراتيجية.
٣. نتيجة لعدم وجود مؤسسات قوية للدولة الليبية ، أدى سقوط القذافي الى انهيار الدولـة بالكامـل وهنـا يظهـر الفرق بـين دولـة المؤسسـات والدولـة التـي فقدت مؤسساتها.

٤. قامت تركيا بتوسيع نطاق الأزمة الليبية إقليمياً ونقل آثارها لدول الجوار، وجلب الجهاديين والجماعات المسلحة والمليشيات لتكوين كيانات غير شرعية تنطلق من ليبيا كقاعدة لتنفيذ مخططاتها وزعزعة استقرار المنطقة.

٥. التدخل التركى فى ليبيا مع انها ليست دولة مجاوره لها، ماهو الا لتحقيق اطماع تركيا فى منطقة الشرق الاوسط وغاز شرق المتوسط.

٦. المراحل التى مرت بها ليبيا بعد احداث ٢٠١١ نتيجة عدم الوعى السياسى للطوائف والقبائل الليبية، وان الجميع يبحث عن مصالحه الشخصية وليست مصلحة الدولة الليبية.

٧. ان الدور المصرى فى الازمة الليبية دورا محورياً، جعل من ليبيا استعادة بعض اوضاعها قبل ٢٠١١، وتركز ذلك الدور فى مشاركة جميع الطوائف الليبية فى حل تسوية الازمة، وان الامن الليبى من امن مصر واستقرارها هو استقرار للدولة المصرية. ومن ثم، فإن مواجهة هذا التحدي تقتضي استمرار التنسيق المصري–العربي، وتوسيع دوائر الشراكة الإقليمية والدولية، لتعزيز الاستقرار ومنع أي اختراق يمس جوهر الأمن القومي المصري.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب

١. أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها فى الساحة الدولية، (ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل)، الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث، ٢٠١٠.
٢. على الصلابى ، العلاقات التركية الليبية منذ ١٥١٠م وحتى الوقت الحاضر، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، ليبيا، ٢٠١٠.
٣. محمد طه بدوي وليلى مرسي و أحمد وهبان وممدوح منصور، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار فاروس العلمية، الإسكندرية، ٢٠١٥.
٤. نعوم تشومسكي، ما نقوله نحن هو الذي يمشي، دار الكتاب العربي للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٨.

الرسائل العلمية

١. أحمد سليمان الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم قسم العلوم السياسية . جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٤.
٢. احمد علي جلال، وأخرون، أثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الامن القومي العربي: دراسة حالة الفترة من ٢٠١١-٢٠٢١، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد٢٢، ابريل ٢٠٢٤.

٣. توفيق بوستى، "التدخل التركي في ليبيا بعد القذافى : الدوافع والتداعيات"، مجلة العلاقات الدولية، الجزائر، العدد ٥، فبراير ٢٠٢٤.

٤. جلال علي معوض ، الاقليمية الجديدة، الأدوار المتحولة للاعبين في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، السنة(٤٧) ، العدد(١٨٥) ، ٢٠١١.

٥. جنكير تشاندار، مازق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد١٢٤، ٢٠٢٠.

٦. حنان دريسى، التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة الجزائر٣، المجلد٦، العدد١، ٢٠٢٢.

٧. خديجة لخضاري، تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط من ٢٠٠٢ الى ٢٠١٨ –سوريا دراسة حالة– رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص حكومات مقارنة ، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، ٢٠١٨.

٨. رشا عطوة عبالحكيم، سلوى السعيد فراج، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف المجلد١٣، العدد١٢، اكتوبر ٢٠٢١، ص١٣٨.

٩. عارف محمد خلف البياتي، التدخل العسكري التركي في الازمة الليبية، جامعة الامام جعفر الصادق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١١، العدد٤٣، كركوك، ٢٠٢٢.

١٠. عبد الزهرة موسى بهلول ، التحليل الجغرافى السياسى لخصائص موقع دولة ليبيا واثره فى قوة الدولة، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثني ، المجلد ١٦، العدد ٢– ج٢، ٢٠٢٣.

١١. علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار (٢٠١١-٢٠١٧)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، ٢٠١٨.

١٢. عمر كوش ، العلاقات التركية الليبية بين الحاضر والماضى المصالح والاستراتيجيات ، مجلة الامان، العدد ١٤٢٠السنة ٢٠٢٠، تم الاطلاع بتاريخ ١٢ اكتوبر ٢٠٢٤.

١٣. عمران منصور السائح ، دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجى واستغلال عوامل البيئة الجغرافية فى اعادة بناء واستقرار ليبيا، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، تصدر المجلة عن مركز الابرار للابحاث والدراسات الانسانية ، بالتعاون مع مركز نبتة للبحث والابداع التابع لكلية نبتة الجامعية– الخرطوم، السودان، المجلد ١، العدد ١٠، ٢٠٢٣.

١٤. ليلى مصطفى، الصراع الليبي وأثره على الامن القومي المصري، بوابة الاهرام، العدد٤٦٧١١، السنة ١٣٩، ٢٧أكتوبر٢٠١٤.

١٥. المجلات والدوريات العلمية

١٦. محمد عبد الحفيظ الشيخ،" التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليمياً ودولياً"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد١٨٤، ديسمبر ٢٠٢٠.

١٧. محمد علام سيد، ما يجري امتداد للربيع العربي وصفقات لتقسيم المنطقة واستنزاف ثرواتها وقواتها، مركز الخليج للأبحاث، العدد١٥٢، ٢٩ يوليو ٢٠٢٠.

١٨. مسعد نجاح الرفاعى، تداعيات وانعكاسات التدخل التركى فى ليبيا على الامن القومى المصرى فى الفترة (٢٠١١- ٢٠٢٠)،رسالة ماجستير، كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس ، ٢٠٢١.

١٩. مصطفى صلاح، تركيا في ليبيا مسارات متشابكة وتهديدات متلاحقة، أفاق سياسية، العدد ٦١، ٢٠٢٠.

٢٠. نور الهدى بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي (٢٠١٢- ٢٠١٦) رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٧.

المجلات والصحف

١. جلال علي معوض ، الاقليمية الجديدة، الأ دوار المتحولة للاعبين فى الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، السنة(٤٧) ، العدد(١٨٥) ، تموز ٢٠١١، ص٦٢.

٢. عمران منصور السائح ، دور الموقع الجيوسياسي والاستراتيجى واستغلال عوامل البيئة الجغرافية فى اعادة بناء واستقرار ليبيا، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، المجلد ١، العدد ١٠، ٢٠٢٣، الرابط، https://www.hnjournal.net/4-3-41/.

٣. عبد الزهرة موسى بهلول ، التحليل الجغرافى السياسى لخصائص موقع دولة ليبيا واثره فى قوة الدولة، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، جامعة المثني ، المجلد السادس عشر، العدد الثانى- ج٢، ٢٠٢٣، ص ، ص ١٣٠٥، ص ١٣٠٨.

٤. توفيق بوستى، "التدخل التركي في ليبيا بعد القذافى : الدوافع والتداعيات"، مجلة العلاقات الدولية، الجزائر، العدد ٥، فبراير ٢٠٢٤، الرابط، https://irajournal.academy/2024/02/20/turkiye-libya/#_ftn3.

٥. عبدالقادر النيال، تركيا وخياراتها الاستراتيجية، مجلة شئون الشرق الاوسط، العدد١٤٥، ٢٠١٣، ص١١٤-١٣١.

٦. نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد١٩٣، عام ٢٠٠٥م، ص٢٣.

٧. عبداللة راشد سلامة، شرين عبدالله الهبلات، اثر التندخل التركي فى شمال سوريا على العلاقات السورية التركية ٢٠١١-٢٠١٩، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية بغداد، العدد٦٣ لسنة ٢٠٢٢، ص ١٣٧.

٨. وصفى عيد، السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الاوسط، المجلة العلمية الاردنية فى القانون والعلوم السياسية، م٧، ع٢، مارس ٢٠١٥.

٩. محمد عبد الحفيظ الشيخ،" التدخل العسكري التركي في ليبيا وانعكاساته إقليمياً ودولياً"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد١٨٤، ديسمبر ٢٠٢٠، ص٥.

١٠. مصطفى صلاح، تركيا في ليبيا مسارات متشابكهة وتهديدات متلاحقة، أفاق سياسية، العدد ٦١، ٢٠٢٠، ص ٤٣.

١١. محمود العدل، دوافع ومآلات التقارب المصري التركي ، مقال، آفاق استراتيجية، العدد ٩، يوليو ٢٠٢٤، ص٣٥- ٣٨.

١٢. عارف محمد خلف البياتي، التدخل العسكري التركي في الازمة الليبية، جامعة الامام جعفر الصادق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١١، العدد٤٣، كركوك، ٢٠٢٢، ص ٦٦- ٧٠-٧١.

١٣. جنكير تشاندار، مازق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد١٢٤، ٢٠٢٠، ص ٢١-٢٢.

١٤. عمر كوش ، العلاقات التركية الليبية بين الحاضر والماضى المصالح والاستراتيجيات ، مجلة الامان، العدد ١٤٢٠السنة ٢٠٢٠.

المقالات

١. احمد بن ضيف الله القرني، النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، يناير ٢٠٢١.

٢. جاد مصطفى البستاني، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الامن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، ١مايو ٢٠٢٠، http:/www. acrasg.org/41600

٣. حسين عبد الراضى ، عقد من الفاعلية ... الدور المصرى بالازمة الليبية فى عشر سنوات، المرصد المصرى، الاطلاع ٢٨ يوليو ٢٠٢٤، الرابط، https://marsad.ecss.com.eg/49217/

٤. سالم الكتبي، حدود الدور المصري في ليبيا، إيلاف اول يومية اليكترونية، ١٦يونيو ٢٠٢٠، الرابط: https://elaph.com/Web/opinion/2020/06/1295830.html

٥. كميل الطويل، تركيا أمام الخط الأحمر المصري في معركة سرت، الشرق الاوسط، ٢٧يونيو ٢٠٢٠، الرابط: https://aawsat.com/home/article/2356546

٦. محمد شادي، مكاسب مشتركة اتفاق ترسيم الحدود البحرية المصرية اليونانية، مقال المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٩ سبتمبر ٢٠٢٠، الرابط: https://ecss.com.eg/10146/

٧. محمد عبد الرازق، سياسة الخط الأحمر النهج المصري في ارساء الردع وفرض القوة، مجلة المرصد المصري، ٣١مارس ٢٠٢١، الرابط:

./https://marsad.ecss.com.eg/53929

٨. نداء السيد، أثر الازمة الليبية على الامن القومى المصرى منذ ٢٠١١، المركز العربى للبحوث والدراسات، يونية ٢٠٢١،اطلاع بتاريخ ٢٠ اكتوبر ٢٠٢٤، الرابط، https://acrseg.org/41863.

٩. هنا داوود، التواجد التركي في ليبيا محددات وآفاق جديدة، ، مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية، وحدة الشرق الأوسط، ٣١ أغسطس ٢٠٢٤.

رابعاً: المواقع الالكترونية

١. مندوبية ليبيا، لدى اليونسكو ، تم الأطلاع بتاريخ ١٢ اكتوبر ٢٠٢٤ الساعة ١٩٠٠، الرابط ، https://libya-unesco.org/arabic/libya-ar.htm.

٢. تركيا تسعى لتوسيع نفوذها فى المتوسط عبر التنقيب عن النفط الليبى، تم الاطلاع بتاريخ ٢٠ اكتوبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط، https://www.alarab.co.uk/.

٣. العلاقات التركية الليبية مجالات الازمة وامكانات التعاون ، تم الاطلاع ٤ اغسطس ٢٠٢٤، الرابط https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/ .

٤. احمد دياب، "التمدُّد التركي في المنطقة: المحركات والقيود والافاق"، الرابط، https://epc.ae/ar/topic/turkish-expansion-in-the-region-motives-restrictions-and-prospects

٥. العلاقات التركية الليبية ، مجالات الازمة وامكانات التعاون، الرابط، https:// . www.rouaturkiyyah.com.

٦. المبادرة المصرية لحل الأزمة الليبية ، الهيئة الهامة للإستعلامات بوابتك الى مصر، الاطلاع ٢٨ أغسطس ٢٠٢٤، الرابط، https://www.sis.gov.eg/Story.

٧. رئاسة جمهورية مصر العربية، نص كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال تفقده القوات المسلحة بالمنطقة الغربية العسكرية، ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، متاح عبر الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، الرابط، https://www.presidency.eg/ar .

٨. محمد الضبع، لحل الازمة الليبية تنسيق فرنسي مصري لإطلاق مبادرة جديدة، سكاي نيوز عربية، القاهرة، ١٣أكتوبر ٢٠٢٠، الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1383654.

٩. بوابة الوسط–القاهرة، الامارات تؤيد المبادرة المصرية بشان ليبيا وتؤكد المسار السياسيهو الخيار الوحيد المقبول، تقرير في ٦ يونيو٢٠٢٠، الرابط: https://alwasat.ly/news/libya/285334.

١٠. ليلى العجايب ، اين تقع ليبيا، موضوع ، تم الإطلاع ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤ الساعة ١٢٠٠ ، الرابط، https://mawdoo3.com .

ثانياً:المراجع باللغة الانجليزية:

1- Ayman Tarek Said, The Egyptian Foreign Policy towards the Failed States (Syria-Libya) from 2011-2020, Research Paper, Academia.edu, 2020.

2- Ays¸egül Sever, “Regional Power Role and Intervention: The Turkish Case Over Syria in the 2000s”, Contemporary Review of the Middle East, 7(2), 2020.

3- Dr. Ahmed Daifullah Algarni, Turkey’s Influence in Libya’s Crisis: Political and Security Implication, Rasanah –

International Institute for Iranian Studies.2021.

.

4- Hussein bagci and sirdar erdurmaz, lIbyaand turkey's expansion policy in Africa,e-Jornal of international relations,Janua.net,2017.
5- Mohamed Kaled Abdelsalam Amoomar Saad, Egyptian-Turkish Relations Beteen 2013 And 2024: AMulti-Level Analysis Of Foreign Policy Change, Athesis Master,Middle East Technical,Univesity, July2024.
6- Mustafa Sadiq Awad, Turkish Foreign Policy Toward the Libyan Issue After 2011, Political Issues, College of Political Science, Al-Nahrain University, No. 75, 2023.
7- Nibal Ezz Eldin Gameel Attia, Turkish Foreign Policy towards the Syrian and Libyan Crises (2011-2021), Journal of political & Economic Studies - Faculty of Politics & Economic -Suez University (JPES), No1, April, Third Year, April 2023.
8- Tankut Öztaş, and Ferhat Polat. Turkey–Libya Relations: Economic and Strategic Imperatives. TRT World Research Centre, December 2019.